جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وإدارة حساب المخاطر فرع:

العنـــوان:

# دورحوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطرالبنوك التجارية

## دراسة ميدانية على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة

إعداد الطالبة:

تركي أميرة

تاريخ المناقشة:2016.05.26

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

| | | | |
|---|---|---|---|
| بوعزيز عمر | استاذ مساعد | جامعة المسيلة | رئيسا |
| د. بوبعاية حسان | استاذ محاضر | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| بن لخضر السعيد | استاذ مساعد | جامعة المسيلة | ممتحنا |

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۝٧ ﴾

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل

وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل

اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور بوبعاية حسان الذي تفضل بالإشراف

على بحثنا هذا، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي افادني بها

فاكن له كل الاحترام والتقدير.

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى:

كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز واتمام هذا العمل.

الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة.

**أميرة**

# إهـــداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها

إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها

إلى التي أحيا بوجودها و أتلاش في البعد عنها

إلى التي كانت تحلم بنجاحي و تدفعني دوماً

إلى الأمام فكانت لي السراج المنير الذي أضاء دربي

إلى التي لتسعها كل عبارات الشكر و الثناء والتقدير والاحترام التي تدعوا لي سراً و جهرا

الى سندي في الحياة واعز ما لدي والدتي الكريمة الغالية

إلى والدي العزيز

كما اخص بالذكر من كان لي خير معين اخي العزيز عنتر

إلى الاخوة والاخوات حنان حاتم فوزي سلام

إلى معتز مراد

إلى الدكتور القدير حسان بوبعاية

إلى صديقتي يسرى

وإلى كل من عرفتهم وأحبهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

أميرة

# فهرس المحتويات

# الفهرس المحتويات


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **فهرس الجداول والأشكال** | |
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: ماهية حوكمة نظم المعلومات المحاسبية** | |
| **تمهيد** | **09** |
| **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات** | **10** |
| المطلب الأول: عموميات حول النظام و المعلومات | **10** |
| المطلب الثاني: نظام المعلومات | **14** |
| المطلب الثالث: عناصر و أنواع نظم المعلومات | **16** |
| **المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية** | **21** |
| المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية | **21** |
| المطلب الثاني: وظائف وأهداف نظام المعلومات المحاسبي | **22** |
| المطلب الثالث: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي و انواع المعاملات الرئيسية | **24** |
| **المبحث الثالث: حوكمة نظم المعلومات المحاسبية** | **28** |
| المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الحوكمة | **28** |
| المطلب الثاني: حوكمة الشركات | **32** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: حوكمة نظم المعلومات | **36** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **39** |
| **الفصل الثاني: إدارة المخاطر البنكية** | |
| **تمهيد** | **41** |
| **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية** | **42** |
| المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها | **42** |
| المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية | **44** |
| المطلب الثالث: أساليب مواجهة المخاطر | **48** |
| **المبحث الثاني: ادارة المخاطر بالبنوك التجارية** | **50** |
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم ادارة المخاطر | **50** |
| المطلب الثاني: أدوار ادارة المخاطر وأهدافها | **54** |
| المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في ادارة المخاطر البنكية | **57** |
| **المبحث الثالث: حوكمة نظم المعلومات المحاسبية و ادارة المخاطر البنكية** | **59** |
| المطلب الأول: ماهية وأهمية الحوكمة في البيئة المصرفية | **59** |
| المطلب الثاني: الحوكمة ونظم المعلومات المحاسبية | **62** |
| المطلب الثالث: الحوكمة في ظل ادارة المخاطر | **65** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **68** |
| **الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة** | |
| **تمهيد** | **70** |
| **المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية** | **71** |
| المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة | **71** |
| المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة | **72** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية و الأساليب الإحصائية المستخدمة | **73** |
| **المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة** | **76** |
| المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات | **76** |
| المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة | **78** |
| **المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان** | **82** |
| المطلب الأول: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بتطبيق البنك لمبادئ الحوكمة | **82** |
| المطلب الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بنظم المعلومات المحاسبية في البنك | **86** |
| المطلب الثالث: تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق ب:مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك | 91 |
| **خلاصة الفصل الثالث** | 99 |
| **الخاتمة** | 101 |
| **قائمة المراجع** | |
| **قائمة الملاحق** | |
| **ملخص الدراسة** | |

# فهرس الجداول والأشكال

# فهـــرس الجـــداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | عدد استمارات الأستبيان الموزعة والمسترجعة | 72 |
| 02 | درجات مقياس ليكرت الخماسي | 74 |
| 03 | محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور ونسبتها المئوية | 75 |
| 04 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | 76 |
| 05 | توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | 76 |
| 06 | توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي | 77 |
| 07 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية | 77 |
| 08 | توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي | 78 |
| 09 | قيمة معامل crombach's Alpha | 80 |
| 10 | اختبار التوزيع الطبيعي (1--sample Kolmogorov Smirnov) | 81 |
| 11 | تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بتطبيق البنك لمبادئ الحوكمة | 83 |
| 12 | تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بنظم المعلومات المحاسبية في البنك | 86 |

| | | |
|---|---|---|
| 13 | تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بـ مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في ادارة المخاطر في البنك | 91 |
| 14 | نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول | 96 |
| 15 | نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني | 97 |
| 16 | نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث | 98 |

# فهـــرس الأشـكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | وظائف نظم المعلومات المحاسبية | 23 |
| 2 | شكل اليومية | 25 |
| 3 | دفتر الأستاذ | 25 |
| 4 | ميزان المراجعة | 25 |
| 5 | العلاقة بين النظم الفرعية في نظام المعلومات المحاسبي | 27 |
| 6 | الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة | 34 |
| 7 | الركائز الأساسية لحوكمة الشركات | 36 |
| 8 | عملية إدارة المخاطر | 54 |
| 9 | الأطراف الأساسية في حوكمة البنوك | 61 |

مقدمة

## مقدمـــــــة:

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد النظام المصرفي، إذ تعتبر البنوك شرايين الحياة لاقتصاد أي دولة، من هنا يبرز الاهتمام المتزايد للسلطات النقدية الدولية بالرقابة على البنوك وذلك لما يتسم به العمل البنكي من حساسية تجاه المخاطر المحدقة به، وفي أهمية النظم الرقابية التي تحقق الاستقرار المالي.

نلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية التي تنجم عن نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى ضعف آليات الرقابة والمساءلة ،يعد نظام المعلومات المحاسبي أحد الضوابط المهمة في مجال تقديم المعلومات المفيدة عند قياس مخاطر البنوك لما يتمتع به من خصائص تتصف بالسرعة الفائقة في أداء العمليات المصرفية وتقديم المعلومات اللازمة وإجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقا مما يجعل المخرجات أكثر دقة، حيث أًصبح نظام المعلومات المحاسبي جزءا مهما من عمل الإدارة ومصدرا رئيسا تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها، كما أن لها دورا كبيرا ومهم في عملية اتخاذ القرار في البنوك.

وبالتالي فإن عدم توفير نظام المعلومات المحاسبي الفعال والكفء قد يسبب انعدام الثقة بين الإدارة وأصحاب المصالح نتيجة افتقاد الشفافية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لهذه الوحدات ،كل هذه العوامل أدت إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة لإدارة تقارير مالية تتسم بالشفافية وتوفير المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال، وذلك بتفعيل أسلوب "الحكومة" وما يتبعها من إجراءات تستند على عدة مبادئ والتي تدعو إلى الإدارة النزيهة والرشيدة لهذه المؤسسات.

يحقق نظام المعلومات الاتصال الفعال بين مراكز صنع القرار المختلفة في المؤسسة وتبادل المعلومات فيما بينها، وبالتالي فإن توفير نظام المعلومات المحاسبي الفعال والكفء يساهم إلى حد كبير في تحقيق البنوك التجارية لأهدافها والقيام بأنشطتها وأعمالها بما ينسجم مع الظروف السائدة في السوق وإدارة المخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك التجارية.

**إشكالية البحث:**

بناء على ما سبق سنحاول تحليل هذا الموضوع انطلاقا من طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

- **ما مدى مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك التجارية؟**

ويمكن تجزأت هذه الإشكالية بأسئلة فرعية وهي:

1. هل تطبق البنوك مبادئ الحوكمة؟
2. هل لنظم المعلومات المحاسبية دور في تفعيل أنشطة وفعالية البنك؟
3. هل تساهم حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في ادارة المخاطر البنوك ؟

**الفرضيات:**

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن الانطلاق من هذه الدراسة لإجابة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** لا تطبق البنوك مبادئ الحوكمة.

- **الفرضية الثاني:** لا يتمتع نظام المعلومات المحاسبية بالقدرة على تفعيل أنشطة وفعالية البنك.

- **الفرضية الثالثة:** لا تساهم حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في ادارة مخاطر البنوك التجارية.

**أهمية البحث:**

إن وجود نظام معلومات محاسبي فعال وكفؤ يساعد المهتمين بالنشاط المصرفي في الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية وملائمة من حيث الجودة والوقت المناسب، مما يسهم في نجاح عمليات الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وترشيد القرارات، حيث تعتبر مخرجات هذه النظم المدخلات الأساسية لنجاح تنفيذ هذه العمليات.

وتأتي أهمية هذا البحث في التعرض لحوكمة نظم المعلومات المحاسبية ودورها في إدارة مخاطر البنوك التجارية، وتوضيح أهمية الحوكمة كإطار تنظيم لضمان صدق ونزاهة المعلومات المحاسبية وللحد أو تقليل من المخاطر التي تمس القطاع المصرفي.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- بيان أهمية مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك التجارية.
- التعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية.
- استعراض أساليب قياس نظام المعلومات المحاسبية وإبراز أهميته في المساهمة في إدارة مخاطر البنوك التجارية.
- معرفة مدى تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة.
- الخروج بالنتائج واقتراح مجموعة من التوصيات اللازمة بناء على نتائج الدراسة، تساعد في فاعلية حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية وبما يحقق أهدافها.

**منهجية البحث:**

تحقيقا للأهداف البحث ووصولا لأفضل الأساليب والطرق لتوضيح مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك التجارية ومن أجل معالجة مشكلة البحث، سنعتمد على جانبين لمنهجية الدراسة هما:

أ. **الجانب النظري:** ويعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك باللجوء إلى المراجع والمتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع.

ب. **الجانب الميداني:** وفيه اعتمدنا على دراسة عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة وكانت الأداة المستخدمة في جمع البيانات متمثلة في تصميم استبيان، والذي استوحينا أسئلته من الجانب النظري للدراسة بغية استقصاء أراء الموظفين في إدارة البنك عن مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر البنكية، وبعد جمع البيانات والمعلومات تم تحليلها باستخدام بعض الأدوات والطرق الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج، ومن ثم تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة.

**حدود البحث:**

تنقسم حدود البحث إلى حدود زمنية ومكانية:

**الحدود المكانية:**

عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة وعددها (06)

**الحدود الزمانية:**

الفترة الزمنية للدراسة والواقعة ضمن عام 2016.

**أسباب اختيار الموضوع:**

1. الاهتمام الشخصي بالموضوع.
2. التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات خاصة في ظلل التغيرات البيئية التي تعرفها.
3. إظهار دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المخاطر البنكية.
4. إيجاد السبل لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وهذا من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة.
5. توافق عنوان البحث مع طبيعة التخصص.
6. المساهمة في تقديم حول واقتراحات لإدارة المخاطر البنكية.

**صعوبات إنجاز هذا البحث:**

- تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث في ندرة المراجع التي تناولت هذا الموضوع من قبل بالإضافة إلى خلو المكتبات من الكتب المتطرقة للحوكمة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، والموقف السلبي من طرف بعض المسؤولين وعدم اكتراثهم بأهمية البحث العلمي.
- ومن المتعارف عليه أيضا أن الاعتماد على الاستبيان في المعلومات قد يتضمن قدرا من التحييز الشخصي وعدم الإجابة بمصداقية من قبل بعض الأشخاص.

**الدراسات السابقة:**

تعدد الدراسات السابقة في معاجلتها لحوكمة لنظم المعلومات المحاسبية، وتفاوتت في أهدافها ومتغيراتها، وفي حدود علم الطالبة، لا توجد أي دراسات سابقة تطرقت إلى هذا الموضوع بشكل مباشر.

ولكن هناك العديد من الدراسات استفدنا منها تناولت هذا الموضوع إما يشكل عام أوفي بيئة أخرى:

**1. دراسة نصر رمضان أحلاسه،** 2013، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة: هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة، وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من أجل معالجة وتخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي استخدام البنوك التجارية للمعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة، واستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على

السيولة المتوفرة لديها، وتوفر الإفصاح العام ،الشفافية والموضوعية الذي يعزز الثقة بين البنك وعملائه لما له أثر في تخفيض درجة مخاطر السيولة.

**2. دراسة محمد أحمد إبراهيم خليل،** "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية".

توصل الباحث إلى تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها، تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية، ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية.

**3. دراسة عبد الرزاق قاسم شحادة وسعد محمد العاصي،** 2009، إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، ووضع معايير لتقييم كفاءة هذه النظم في المؤسسات المصرفية، وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية: تتمتع نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي نشاط المؤسسات المصرفية من المعلومات، ويوجد دور بارز لنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة وفعالية المنظمة المصرفية، وتحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المؤسسات المصرفية، وتقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها.

**خطة البحث:**

من أجل فهم الموضوع والإلمام بجوانبه المختلفة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول وهي كما يلي:

**الفصل الأول:** سنتناول فيه الأسس النظرية لحوكمة نظم المعلومات المحاسبية وهنا نتطرق إلى المفاهيم الأساسية حول نظام المعلومات وقد تناولنا فيه مفهوم النظام ومكوناته، وخصائص، ومصادره بالإضافة إلى مكونات نظام المعلومات وأهدافه، وكذلك التعريف بنظام المعلومات

المحاسبية من وظائف وأهداف وأقسام نظم المعلومات المحاسبية، كما تم التطرف إلى المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي.

كما تناول هذا الفصل مفاهيم أساسية حول الحوكمة من مبادئ وأهداف وأهمية، وأسباب تزايد الاهتمام بها، والأطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة.

**الفصل الثاني:** فيتمحور مضمونه حول إدارة مخاطر البنوك التجارية، وقد تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية مفهومها ومصادرها أنواعها وأساليب مواجهة المخاطر، بالإضافة إلى التطرق إلى إدارة المخاطر بالبنوك التجارية من نشأة ومفهوم إدارة المخاطر وأدوار إدارة المخاطر، أهدافها، العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر البنكية.

كما تناول هذا الفصل الحوكمة في البيئة المصرفية مفهومها وأهميتها، بالإضافة إلى الأبعاد المحاسبية للحوكمة ودعم نظم المعلومات المحاسبية للحوكمة وكذلك الحوكمة في ظل عملية إدارة المخاطر.

**الفصل الثالث:** الإطار العام للدراسة أما في هذا الفصل فيتناول الدراسة التطبيقية التي أنجزت على عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة، باستخدام أداة الدراسة (الاستبيان)، وقد استعرضنا فيه عرضا وتحليلا للبيانات العامة لعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل أداة الدراسة واختبار الفرضيات.

# الفصل الأول

# ماهية حوكمة نظم المعلومات المحاسبية

**تمهيد:**

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما تلعب دورها في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة وذلك لضمان وصول المعلومات الضرورية وكذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة مستويات الإدارة بالشكل الملائم والوقت المناسب.

ففي عصر التغيرات السريعة والمنافسة الشديدة ازداد دور نظام المعلومات في المؤسسات وخاصة البنكية منها، وفي المؤسسات الحديثة يتطلب الأمر وجود إدارة واعية بكيفية إدارة النظام المعلوماتي وأسلوب عمله لكي تحقق أقصى فائدة ممكنة منه، وهنا يجب أن تتبنى منظوراً شمولياً يركز على الصورة الكلية للمؤسسة بتعاملها مع بيئتها الخارجية، وبذلك فانه يصبح عامل توحيد وتماسك في المؤسسة وليس بقيادة أجزاء منها.

إن نظام المعلومات المحاسبي الفعال هو الذي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تؤدي بها إلى إنتاج معلومات محاسبية جيدة مفيدة لجميع الأطراف المستفيدة، سواءا الداخلية أو الخارجية، لتحقيق أهدافها واتخاذ القرارات الرشيدة التي تنعكس بصورة ايجابية على المؤسسة، وعلى ضوء ما ذكر سيتم التركيز في هذا الفصل على:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: حوكمة نظم المعلومات المحاسبية

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات**

إن نظام المعلومات في المؤسسة هو مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسة، قبل التطرق إلى نظام المعلومات نحاول في هذا المبحث التعرف على النظام ومكوناته، المعلومات وخصائصها وبعدها تنقل إلى مفهوم نظام المعلومات.

**المطلب الأول: عموميات حول النظام والمعلومات**

**أولا: مفهوم النظام ومكوناته**

1. **مفهوم النظام:**

يعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام.

كما يمكن تعريفه بأنه: إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج الآتي:

النظام هو مجموعة من الأجزاء ويمكن أن يكون كل جزء نظام أي أن النظام قد يحتوي على عدة أنظمة فرعية. [1]

2. **مكونات النظام:**

يتكون النظام من مجموعة من العناصر:

أ. **المدخلات:** يحددها الهدف النهائي للنظام، وقد تكون مواد أولية، عمالة، بيانات رأس مال.

ب. **المعاجلة (التشغيل):** وهي عبارة عن جمع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

[1] عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة لنشر وتوزيع، مصر،2006، ص 14.

ج. **المخرجات:** هي الناتج النهائي من النظام، وقد تكون في شكل منتجات، خدمات[1]، أو معلومات...الخ، وهي ترتبط بالهدف من وجود النظام.

**ثانيا: المعلومات**

**1. تعريف المعلومات:**

قبل تعريف المعلومات لا بد من تعريف البيانات أو المعطيات:

**البيانات:** هي الوصف الأول للأشياء والمعاملات وهي مسجلة ومصنفة ومخزنة ولكن غير منتظمة لتعطي معنى واحد، فهي المادة الأولية الخام التي تدخل كمدخلات ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات.

أما المعلومات فتعرف كالآتي: المعلومات تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أي شيء محسوس أو غير محسوس يستخدم في تقنية عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين، يضيف إلى معرفة الفرد أو الجماعة.[2]

ويعرفها ستون: بأنها عبارة عن معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات، أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المنشأة.

ويعرفها ديفز من خلال علاقتها بعدم التأكد بأنها "تخفض عدم التأكد، فهي تعتبر الاحتمالات المتعلقة بالنواتج المتوقعة في موقف قراري معين وبالتالي فهي تؤثر على القيمة في عملية القرار.

من خلال التعاريف أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

يستخدم لفظ معلومة لدلالة على بيانات تم تجهيزها أو تحويلها لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها.[3]

---

[1] عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظم المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بالشلف، مذكرة ماجستير غير منشورة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008، ص 3.

[2] ، المرجع نفسه، ص 3.

[3] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر،عمان، سنة 2001، ص 23.

**2. خصائص المعلومات:**

حتى تستعمل المعلومات في اتخاذ القرارات يجب أن تتصف بالخصائص الآتية:

أ. **الملائمة:** وهي مدى يمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية واتخاذ القرار على أساس معلومات الأحداث في الماضي أو الحاضر.

ب. **المصداقية:** أي احتوائها على عنصر الحياد وهذا لضمانها عدم تمثيل جزئي لحدث ما، وتتميز بالصدر في تمثيل الأحداث أو المبالات التي تبحث في عرضها.

ج. **الدقة:** أي أن تكون المعلومات صحيحة معبرة عن حقيقة الشيء الذي تعنيه هذه المعلومات لا تحتوي على أخطاء أثناء الإنتاج وتجميع المعلومات والتقرير عنها.

د. **الشمولية:** أي أن تكون المعلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها.

هـ. **السهولة:** أي أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها، دون أن تتضمن ألفاظا أو رموزا ومصطلحات غير معروفة.

و. **القبول:** أي يجب تقديم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومة سواء من حيث الشكل أومن حيث المضمون، فمن حيث الشكل يجب أن تكون المعلومة في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة واضحة ومفهومة أوفي شكل جداول أو رسومات بيانية أما من حيث المضمون فلا تكون مختصرة كثيرا ولا تكون مفصلة كثيرا.[1]

**3. مصادر المعلومات:**

أ. **المصادر الأولية للمعلومات:** إذا كانت المعلومات التي تحتاج إليها غير متوفرة، يمكن الحصول عليها من خلال تجميعها بإحدى الطرق الآتية: الملاحظة، التجربة، والتقدير الشخصي.

[1] عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- **الملاحظة:** إن الملاحظة الدقيق لظاهرة ما يمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة، والميزة الأساسية للملاحظة هي أنها توفر معلومات أولية عن العمليات والأنشطة محل الاهتمام.
- **التجربة:** ومع مصادر المعلومات (الأفراد، المعدات، الآلات) تحت التجربة، ثم إصدار الحكم بشأنها.
- **التقدير الشخصي:** يتم عن طريق الخبراء، سواء من داخل المؤسسة، رؤساء القطاعات أو المصالح، ومن خارج المؤسسة (المستشارين، والخبراء الأجانب)

**ب. المصادر الثانية:** تستغرق عملية الحصول على المعلومات وقتا طويلا وتكلف أموالا، للتخفيف من ذلك تلجأ المؤسسة إلى استخدام المصادر الثانوية للمعلومات والتي يمكن تصنيفها إلى:

- **معلومات موجودة في المؤسسة:** تتميز بأهميتها المعتبرة بالنسبة لمديري الشركة، فالتقارير التي يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة توفر كمية كبيرة من المعلومات، ومنها ملفات المؤسسة عن السياسات والإجراءات المتبعة، والخطط الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف[1] العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون معلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق الحديث في ميادين العمل.
- **معلومات من خارج المؤسسة:** قد تلجأ المؤسسة إلى تحصيل معلومات من المحيط الخارجي ومنها:

– **النشرات:** قد تكون ممثلة في دوريات أو مجلات اقتصادية تحتوي مواضيع حول المعاملات في المؤسسات التجارية والحكومية.

[1] المرجع نفسه، ص 5.

- **الوكلات الحكومية:** تتوفر على حجم معتبر من المعلومات التي تم جمعها عن قضايا متعددة ومنها معلومات خاصة بالسكان، إجمالي الدخل الوطني، وكلها قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة.[1]

**المطلب الثاني: نظام المعلومات**

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة، فهوعبارة عن مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل متنظم من أجل إنتاج معلومات مفيدة.

**أولا: تعريف نظام المعلومات**

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

أنه نظام من الأنظمة الأخرى الموجودة بالمشروع يقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد بها الإدارة وفئات أخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة.[2]

نظم المعلومات عبارة عن مجموعة موارد منظم، من وسائل وبرامج وموظفين ومعطيات وإجراءات، تسمح بجمع، معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات في شكل معطيات أو نصوص.. الخ في المؤسسة.[3]

نظم المعلومات: هي عبارة عن مجموعة من العناصر (وسائل، برمجيات أو أفراد) تسمح بحيازة معالجة، تخزين وإرسال المعلومات.[4]

[1] عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3] علي عبد الله سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الاستراتيجية التنافسية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص 39.

[4] كاريث صليحة، دور أنظمة المعلومات في تنمية بالقدرة التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، 2000، ص 74.

من خلال ما سبق يمكن أن تنتسج ما يلي:

- ضرورة وجود نظام معلومات يقوم على مجموعة من الموارد (الأجهزة، الأموال، البيانات) التي تتظافر مع بعضها البعض لتحقيق هدف أساسي هو إنتاج المعلومات.
- نظام المعلومات يستمد مدخلاته من البيانات ومن العديد من المصادر الداخلية والخارجية.

**ثانيا: مكونات نظام المعلومات**

وتتضمن ما يلي:

1. الأجهزة وتستعمل كل من الآلات الحاسبة، الكمبيوتر، الهاتف...
2. وسائل حفظ وتخزين البيانات: تتكون أساسا من الملفات والمستندات.
3. البرامج: وهي خاصة بنظام المعلومات الذي يستخدم الحاسبات الالكترونية وهناك برامج خاصة بتشغيل الحاسب نفسه وبرامج تطبيقية للوظائف المختلفة مثل برامج المخزونات، الأجور...الخ.
4. الأفراد: أي العنصر البشري الذي يعتبر أهم جزء مادي بنظام المعلومات، لأنه يسمح بتشغيل هذا النظام.
5. قاعدة البيانات: هي المادة الخام الأساسية التي يتم من خلالها تنفيذ تعليمات البرامج التطبيقية للحصول على المعلومات.
6. إجراءات التشغيل: هي جزء من الأجزاء المادية للنظام، عادة ما تكون في شكل كتاب صغير: دليل تشغيل: تتضمن العمليات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة باستخدام وتشغيل الحاسب.[1]

[1] عيادي عبد القادر، مرخع سبق ذكره، ص 7.

**ثالثا: أهداف نظم المعلومات**

يعمل نظام المعلومات على تحقيق الأهداف التالية:

1. المراقبة: إذ أنه بمثالة ذاكرة للمؤسسة بما يعالجه من معلومات تسمح بتكوين وصف تاريخي لأحوالها، يسهل اكتشاف الأخطاء والتي قد تقع، أي أن نظام المعلومات ينبغي أن يحقق الثقة كي تكون المراقبة فعالة.

2. التنسيق والاتصال بين مختلف المصالح عن طريق تبادل المعلومات والوثائق المرافقة بمختلف التدفقات.

3. مساعدة المسيرين في عملية اتخاذ القرار عن طريق إيجاد أساس أو قاعدة لتحليل الإشارات التحذيرية الأولية التي تبرز داخليا وخارجيا.

هدف نظام المعلومات إذن هو توفير المعلومات الضرورية لكل مستويات التسيير عن حالتها الحالية والسابقة، والتنبؤ عن طريق تجميع هذه المعلومات، حفظها، تحليلها ووضعها معا بطريقة تساعد على الإجابة على أسئلة استراتيجية تيسيرية وتنفيذية مهمة.[1]

**المطلب الثالث: عناصر وأنواع نظم المعلومات**

**أولا: عناصر نظم المعلومات**

**1. تجميع البيانات:** إن مجرد مشاهدة الأحداث ليس كافيا فوحدة تجميع البيانات يجب أن تسجل أيضا (باستخدام الرموز) وأوصاف لبعض الخصائص لبعض هذه الأحداث، وحيث أن البحث أساسا يركز على أنظمة المعلومات المحاسبية فإن معظم التوصيفات تكون من قياس بعض الخصائص للحدث المختار، ويجب أن يؤخذ هدف نظام المعلومات في الحسبان عند تحديد البيانات الأساسية التي يجب تجميعها، بمعنى أن تحديد ما يجب أن يقاس يتطلب إدراك كامل بنوع المخرجات المطلوبة من نظام المعلومات ويخضع القياس في نموذج نظام

[1] كاريش صليحة، مرجع سبق ذكره ،ص77

المعلومات لنظرية القياس التي تحلل طبيعة المواصفات (المقاييس) الرقمية التي يمكن تطبيقها على الأحداث والأشياء المختلفة.

**2. تشغيل البيانات:** إن المتعاهدات المسجلة يمكن أن تكون مفيدة تماما وبطريقة فورية لمتخذ القرار ولكنها غالبا ما تحتاج إلى تشغيل ما لكي تحصل على البيانات التي توفر معلومات مفيدة ويعتبر نشاط تشغيل البيانات هو قبل (جوهر) نظام المعلومات إذ إنها تحول البيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام، ويجب أن تحدد أهداف المنشأة والمعلومات المفيدة في تحقيق هذه الأهداف وذلك عند تحديد التشغيل المراد تأديته بما يمكن من توفير المخرجات المطلوبة، فالمخرجات تعتمد على كل من التشغيل والمدخلات، وبمجرد تحديد نوع المدخلات وتحديد التشغيل المطلوب فإن الأفراد والمعدات والبرامج الضرورية لتنفيذ التشغيل يجب أن تؤخذ في الاعتبار.[1]

**3. تخزين البيانات واسترجاعها:** إن الغرض من تخزين البيانات معينة هو الاعتقاد أن هناك بعض الفرص في أن هذه البيانات سوف تكون لها فائدة في بعض القرارات المستقبلية، وهذا يترتب عليه مقادير كبيرة من البيانات المخزونة التي تكون غير ضرورية، بمفهوم أن هذه البيانات لن تستخدم أبدا، إن تخزين البيانات غير الضرورية هو أمر لا يمكن تجنسه، وقرار التخزين يجب أن يتخذ مقدما ويجب أن يعتمد على مقارنة تكاليف تخزين البيانات مع قيمتها المتوقعة.

**4. تحويل البيانات:** إن تحويل البيانات يتكون من شقين:

الشق الأول هو تحويل البيانات من نظام المعلومات إلى مراكز القرار، والشق الثاني هو تحويل القرارات التي التوصل إليها إلى الأجزاء الأخرى من التنظيم وعملية تحويل البيانات تتطلب أيضا مجموعة من القرارات متمثلة في تحديد ما يرسل إلى من يرسل وكيف يرسل؟

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 58.

وينطوي ما يرسل على أكثر من اختيار المعلومات معينة وكذلك اختيار طريقة التعبير عن تلك المعلومات وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار إدراك متخذ القرار، المستخدم في تحديد المعلومات المرسلة وطرقة عرضها.

وإلى من نشير إلى اختيار مستقبلي البيانات والطريق الذي بواسطته ترسل البيانات وكيف ترسل البيانات؟ نشير إلى الطريقة المادية للتحويل وطرق التحويل تختلف من شخص يحمل الرسالة أو التقرير إلى الاتصال الالكتروني بين الحاسبات الآلية.[1]

**5. اتخاذ القرارات:** إن حلقات الوصل بين المعلومات المنتجة وما يعود على الشركة من منافع (عائد) هي القرارات التي استخدمت هذه المعلومات، وكذلك الأفعال الناتجة من وضع القرارات موضع التنفيذ.

أي تقييم أي تغيير في نظام المعلومات لتحسين المعلومات المنتجة يجب أن يأخذ في الاعتبار الطريقة التي سيستخدم بها متخذ القرارات المعلومات الناتجة وعلى ذلك فإن العناية يجب أن نوجه للنماذج القرار التي تستخدم أو التي يمكن أن تستخدم إذا توافرت بيانات مختلفة متاحة.

وإذا أردنا تصميم نظام فعال للمعلومات فيجب أن يحدد كل من الشخص متخذ القرار ونوع نموذج القرار الذي يستخدمه.[2]

**ثانيا: أنواع نظم المعلومات**

هناك عدة أشكال يمكن أن يأخذها نظام المعلومات في أي تنظيم، ويتوقف ذلك على نوع التنظيم وحجمه وشكله القانوني:

وبصفة عامة يمكن تبويب أشكال نظام المعلومات من عدة جوانب هي:

[1] المرجع نفسه، ص 61-62.

[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

1. **من حيث المخرجات:** يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الأشكال الآتية:

- **نظام معلومات دقيق (مؤكد):** وهو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته دقيقة ومؤكدة بحيث تعطي مخرجات تنتج مخرجات دقيقة ومؤكدة، وكذلك نظام المحاسبة المالية حيث أن بياناته هي بيانات حقيقية وفعلية لأنها تتعلق بالماضي.
- **نظام معلومات غير دقيق (احتمالي):** وهو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته احتمالية وبذلك فإن مخرجاته لابد وأن تكون احتمالية أيضا، ويكون احتمال عدم الدقة في التنبؤ بالمخرجات أمرا قائما ومن أمثلته: نظام الموازنات التخطيطية، حيث تكون مدخلاته متعلقة باحتمالات المستقبل والتنبؤات المتعلقة به.

2. **من حيث العلاقة بالبيئة:** يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الشكلية الآتيتين:

- **نظام معلومات مغلق:** وهو ذلك للنظام الذي يعمل في بيئة داخلية محددة بحيث لا يتأثر بالبيئة الخارجية ولا يؤثر بها.
- **نظام معلومات مفتوح:** وهو على العكس من نظام المعلومات المغلق، حيث أنه يرتبط بالبيئة الخارجية أيضا من خلال العلاقات العكسية في تبادل البيانات والمعلومات والاستفادة منها.

3. **من حيث رسمية تواجد النظام:**

- **نظام معلومات رسمي:** وهو نظام موجود أصلا في التنظيم بصورة دائمة، ويتميز بأن له أهداف وبرامج محددة تعمل وفق إجراءات منهجية في تشغيل البيانات وتجهيزها.
- **نظام معلومات غير رسمي:** وهو يكون وليد حاجة معينة ويزول بزوالها حيث لا يكون له خطة أو برنامج منتظم لتشغيل البيانات وتجهيزها.

4. **من حيث تكامل النظم الفرعية:** يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الشكلين الآتيتين:

- **نظام معلومات متكامل:** وهو الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي.

- **نظام معلومات غير متكامل:** وهو الذي تعمل نظمه الفرعية بصورة مستقلة عن بعضها البعض دون تنسيق بينها، مما يؤدي حتما إلى زيادة التكاليف والوقت والجهد في إنتاج المعلومات.

**5. من حيث طريقة تشغيل النظام:**

- **نظام المعلومات اليدوي:** وهو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل اليدوية في تشغيل النظام وعادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم بسبب صغر حجم البيانات.
- **نظام المعلومات الالكتروني:** وهو النظام الذي يعتمد فيه على الوسائل الالكترونية في تشغيل النظام ويعتمد على طريقته التشغيل هذه في حالة الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم بسبب كبر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها.[1]

[1] قاسم إبراهيم وزياد يحيا، نظام المعلومات المحاسبية، كلية الحدباء للجامعة، الموصل، العراق، 2003، ص 37-38.

## المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة، نظرا إلى نوع القرارات التي يدعمها، ولما لها من أثر مباشر على مردوديتها، كما يشكل نظام المعلومات المحاسبي من جهة أخرى مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية في هذا المبحث سنحاول تقديم المفاهيم الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية ومن ثم التطرق إلى وظائفه وأهدافه، أما المبحث الثالث فسوف يتم فيه التطرق الى المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية

### المطلب الأول: مفاهيم أساسية لماهية نظم المعلومات المحاسبية

#### أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدة تعريفات نذكر منها:

عرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه نظام فرعي للمعلومات داخل المنشأة يقوم بتشغيل العمليات المالية الأساسية لإنتاج معلومة مالية تتعلق بنتائج الأداء.[1]

ويعرف أيضا بأنه جزء من نظم المعلومات الرئيسية في المنشأة يتكون من مجموعة من العناصر والمعدات والأدوات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وذلك طبقا لمجموعة من الإجراءات والقواعد من أجل معالجة البيانات المالية.[2]

ويعرف أيضا بأنه الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية بجميع الأقسام والأطراف الأخرى أي أن نظام المعلومات المحاسبية يعد أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.[3]

---

[1] إبراهيم سلام حجازي، نظم المعلومات الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1987، ص 52.

[2] ياسر صادق مطيع، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007، ص 16.

[3] أحمد حلمي جمعة وآخرون تضم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر وتوزيع، عمان، 2008، ص 201.

**ثانيا: أقسام نظام المعلومات المحاسبي**

**1. وحدة تجميع البيانات:** يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أوعن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

**2. وحدة معالجة البيانات:** يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترصيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر.

**3. وحدة تخزين البيانات والمعلومات:** سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

**4. وحدة نشر وتوزيع المعلومات:** تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كالمسيرون مثلا.

**5. وحدة التغذية العكسية:** مثل التكاليف، المعياري في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف.[1]

**المطلب الثاني: وظائف وأهداف نظام المعلومات المحاسبية**

**أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي**

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص هذه الوظائف في أربع وظائف رئيسية هي:

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنظمة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية.
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.
- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات.

[1] بوفروعة سوفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الشلف 2012، ص 36.

- تأمين الرقابة الكافية التي تتضمن تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنظمة الأعمال بدقة.[1]

**الشكل ( 1): وظائف نظم المعلومات المحاسبية**

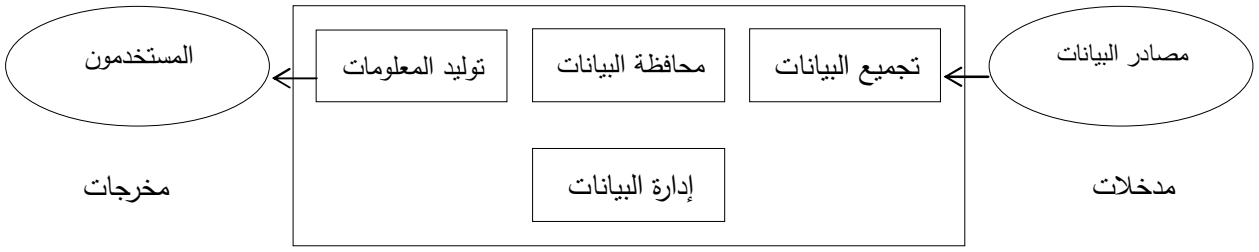


**المصدر**: إبراهيم الزراوي، عامر الجنابي اساسيات نظم المعلومات المحاسبية دار اليازوري للنشر و التوزيع ، ص 30.

**ثانيا: أهداف نظم المعلومات المحاسبية**

إن الفرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية بمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجية كالزبائن، وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها كالآتي:

**1. الدعم اليومي للعمليات:** إن أي وحدة اقتصادية تقوم يوميا يعد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات، والعمليات المحاسبية ويقصد بها، العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتضمن أحداث عمليات تبادل القيمة الاقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الاقتصادية هو تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساسا يحويها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أغلب العمليات غير المحاسبية كأمر الشراء على سبيل المثال يقود إلى حدوث عملية محاسبية فعندما تشتري أي وحدة اقتصادية بضاعة على الحساب بناء على أمر الشراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزون ويجعل المخزن أو

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المشتريات مدينا، ويزداد الدائنون حيث يجعل دائنا، ومن هنا نرى أن العمليات الغير محاسبية أيضا يحويها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية لتأثيرها على العملية المحاسبية.

**2. دعم اتخاذ القرار:** الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية والوقاية وأن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه معالجة المعلومات.

**3. إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة:** إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الاقتصادية فعلى سبيل المثال الوحدات الاقتصادية المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في الوحدات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين، الدائنين، اتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين وحتى الجمهور العام أما الوحدات الاقتصادية الأصغر فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين، وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل ضريبة إلى الجهات الحكومية.[1]

**المطلب الثالث: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية وأنواع المعاملات الرئيسية**

**أولا: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي**

**1.التسجيل في دفتر اليومية:**

**تعريف اليومية:** هي سجلات محاسبية يتم فيها تسجيل البيانات بترتيب حدوثها وبقيم مالية، وكل قيد في اليومية يعكس البيانات الأساسية لعملية معينة، وهي تظهر القيم المدينة، والدائنة، وكذلك الحسابات الخاصة بالجهة المدينة والجهة الدائنة.[2]

[1] إبراهيم الزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم معلومات المحاسبة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص 27-28-29.

[2] إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1992، ص 125

**الشكل (2): شكل اليومية**

| رقم الحساب | البيانات | مدين | دائن |
|---|---|---|---|
| ..... | تاريخ العملية | | |
| ..... | من ح/..... | ..... | |
| ..... | إلى ح/..... | | ..... |

**المصدر**: إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 125.

**1. ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة:**

**أ. دفتر الأستاذ:** هو سجل يضم جميع حسابات المؤسسة، وهو غير إجباري من الناحية القانونية ويعد وثيقة أساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه.[1]

**الشكل (3): دفتر الأستاذ**

| التاريخ | البيان | المبالغ | التاريخ | البيان | المبالغ |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |

**المصدر**: إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص 130.

**ب. ميزان المراجعة:** هو عبارة عن أداة لقياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر يستعمل ميزان المراجعة لتأكد من صحة التسجيل في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ ولتأكد من صحة عمليات الترصيد[2].

**الشكل (4): ميزان المراجعة**

| رقم الحساب | البيان | المبالغ | | الأرصدة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | مدين | دائن | مدين | دائن |
| | | | | | |

**المصدر**: إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[1] ابراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره ،ص 130.

[2] المرجع نفسه، ص 134.

**ثانيا: أنواع المعاملات الرئيسية لنظام المعلوماتي المحاسبي**

يمكن تجميع معاملات الوحدة الاقتصادية في عدد من الدورات الأساسية تشكل كل منها نظام فرعي أساسي لنظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة بالآتي:

أ. **دورة النفقات:** تتكون من الأنشطة ذات العلاقة بشراء البضاعة أو الخدمات أو المواد الخام المستخدمة من قبل الوحدة الاقتصادية ودفع قيمتها.

ب.**دورة الإنتاج:** تشمل الأنشطة ذات العلاقة بتحويل المواد الأولية والعمل إلى بضاعة تامة.

ج. **دورة الموارد البشرية (الرواتب والأجور):** تحتوي الأنشطة ذات العلاقة باستئجار العاملين ودفع مستحقاتهم.

د. **دورة الإيرادات:** تشمل الأنشطة المتعلقة بخدمات البيع وتحصيل قيمتها.

هـ. **الأستاذ العام والتقرير المالي:** تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بتحديث الأستاذ العام وإنتاج التقارير للمستخدمين الداخلين والخارجين.

و. **دورة التمويل:** تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بالحصول على الأموال لإدارة نشاط الوحدة الاقتصادية وتسديد الالتزامات ودفع مقسوم الأرباح.[1]

[1] إبراهيم الزراوي، عامر الجنابي، نفس المرجع السابق، ص 41.

**الشكل (5): العلاقة بين النظم الفرعية في نظام المعلومات المحاسبي**

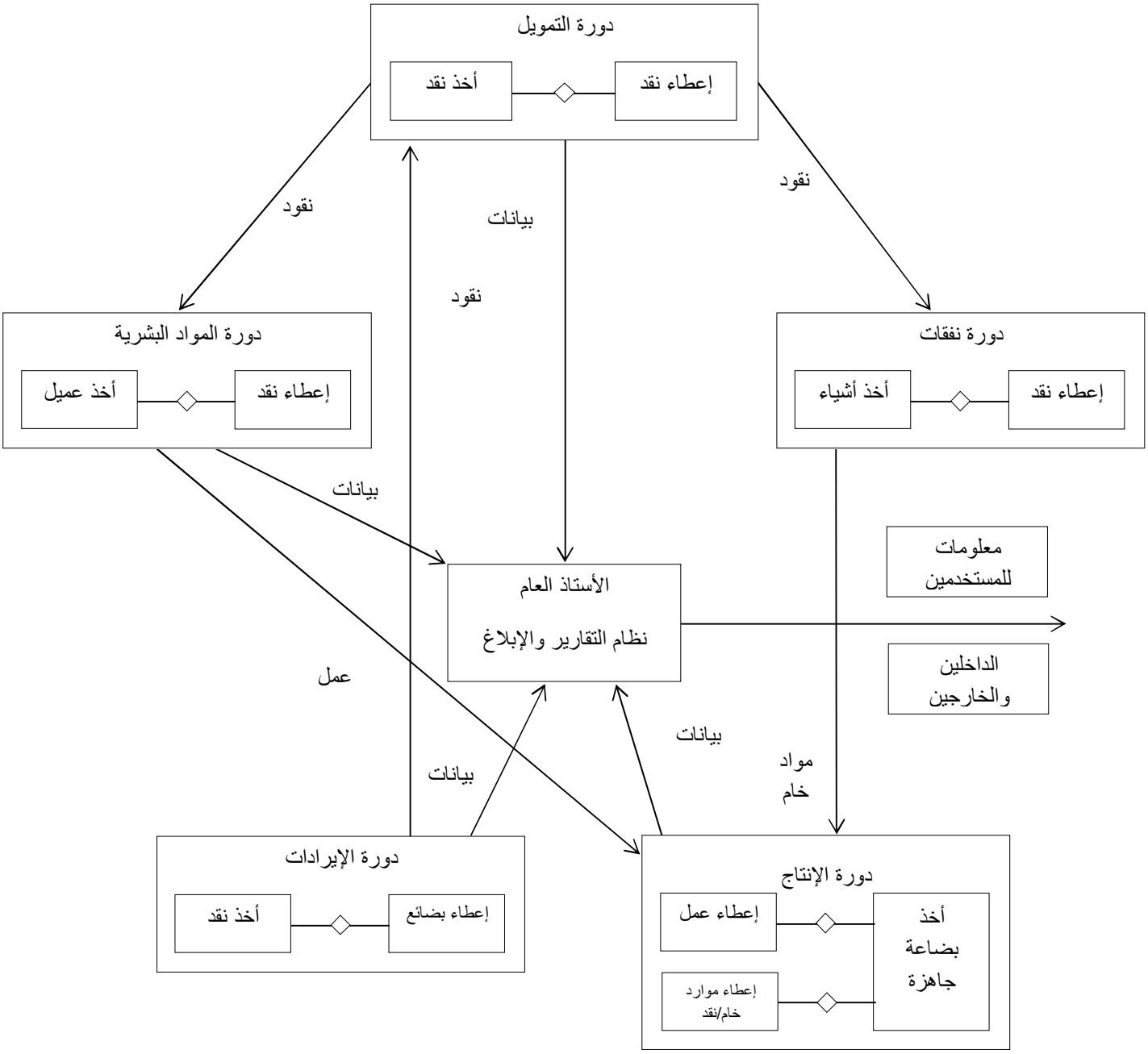


**المصدر**: إبراهيم الزراوي، عامر الجنابي، نفس المرجع السابق، ص 41.

**المبحث الثالث: حوكمة نظم المعلومات**

برزت مسألة الحوكمة في السنوات الأخيرة باعتبارها أساسا لتنمية الاقتصادية وقد شكلت اهتمام العديد من السلطات الإشرافية والرقابية والعديد من الباحثين وتعتبر الحوكمة من حيث المفاهيم التي ارتبطت كثيرا بالأزمات المالية والأخلاقية والفساد والذي عرفته كبرى الشركات في العالم، مما دفع بالضرورة للبحث عن أساليب جديدة تأخذ في الحسبان القيم والمبادئ الأخلاقية وتقوم على الشفافية والوضوح في التعامل وعليه يحتل موضوع الحوكمة اليوم أهمية كبيرة نظرا لدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول وللإلمام بالموضوع نحاول في هذا المبحث المتعرف على ماهية الحوكمة نظم المعلومات وذلك من خلال التعرف على ماهية الحوكمة ومن ثم التطرق إلى حوكمة الشركات بالإضافة إلى حوكمة نظم المعلومات في المبحث الثالث.

**المطلب الأول: مفاهيم أسياسية حول الحوكمة**

**أولا: نشأة الحوكمة**

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا واليابان 1998 فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها، مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة في الشركة، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من الدول العالم إلى المحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتقبة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.[1]

[1] أساسيات الحوكمة (مصطلحات ومفاهيم) سلسلة النشرات التنفيذية لمركز أبوظبي للحوكمة، ص 4.

**ثانيا: مفهوم الحوكمة**

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي أرجعت للمصطلح ( Corporate Gouvernance) أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تم الاتفاق عليها فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

فتعرفه مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها: النظام الذي يتم من خلالها إدارة الشركات والتحكم في عمالها.

كما تعرف الحوكمة على أنها: نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمتع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة في المنشأة داخليا وخارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة: لصالح ملاكها وللمجتمع ككل.

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.[1]

كما تعرف بأنها: الوضوح لدور ومسؤولية كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بنشاط معين.[2]

**ثالثا: مبادئ الحوكمة**

تمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولي (BIS)... علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من وجهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة

[1] محمد الشويات، الحاكمية والفساد الإداري والمالي، جامعة عجلون، الأردن، 2014، ص 22.

[2] رياض عيشوش، فواز واضح، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6_7ماي 2012

التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها في سنة 2014 وتتمثل هذه المبادئ في:

**1. حقوق المساهمين:** ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة حماية حقوق المساهمين والمتمثل في تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل أو تحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

**2. المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.[1]

**3. الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم.

**4. مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق مبدأ الرقابة الفعالة.**

**5. الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة.**[2]

**رابعا: أهداف الحوكمة**

تتمثل أهداف الحوكمة فيما يلي:

- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والتدليس وتقليلهما.
- توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.
- الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل.

[1] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] نظير ياسين محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، جامعة المنصورة، 2007، ص 307.

- وجود هياكل إدارة متكاملة تضمن تحقيق محاسبة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح.
- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الوقاية والضبط الداخلي.[1]

**خامسا: أهمية الحوكمة**

تكمن أهمية الحوكمة بما يلي:

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجود أو استمرار بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
2. تحقيق وضمان النزاهة والحيدة والاستقامة لكافة العاملين في شركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
3. تحقيق السلامة الصحية وعدم وجمود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد، أو غير متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور، بل جعل كل شيء في الختام العام صالحا.
4. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء.
5. تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلية وتحقيق عامية الإنفاق خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبنية فيما يحدث داخل المنشأة.

كما تتمثل أهمية الحوكمة في الإفصاح عن المعلومات المالية والتي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال كما أنها تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية.

[1] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد وازدياد إتاحة التمويل التي تغير من الفوائد التي تنشأ من تطبيق الحوكمة.[1]

**المطلب الثاني: حوكمة الشركات**

**أولا: تعريف حوكمة الشركات**

تشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات ( Corporat gouvernance) في اللغة العربية، ولكن المصطلح الإنجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين القانونيين والمحليين وهذا ما تؤكده موسوعة (Encyclopaedia) وقد تعددت التعاريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

ولكن هذا المصطلح اختلفت عليه اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، وحوكمة الشركات، والإدارة الحكيمة في حين رأى بعض الاقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات أو الحاكمية المؤسسية في حكم الشركات.

كما عرفها البعض بأنها: الإجراءات الحاكمة بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق المصالح المتعارضة.[2]

كما يمكن تعريفها بأنها: الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومسيرتها ومجلس الإدارة وعملاء وموردين، وتتضمن بشكل مريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية في إطار تحديد استراتيجية التوجه العام لأداء المنشأة.[3]

---

[1] السعدني مصطفى حسن بسيوني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، مؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة، مرفقي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 29.

[2] موسى سهام وخالد فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012

[3] سليمان ناصر وربيعية بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 19-20 نوفمبر 2013.

**ثانيا: أسباب تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة**

بالرغم من أن ظهور مفهوم حوكمة الشركات يعود إلى الثلاثينيات من القرن الماضي إلا أن الاهتمام الملحوظ بها يرجع إلى منتصف الثمانينات حيث عملتا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إصدار مجموعة من المبادئ كما صدرت العديد من القرارات والتقارير الرسمية والدولية والمحلية تحث على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مثل مرور قانون سارينز أوكسلي (Sarianes – Oxelyact) في عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز ملامحه أنه يجرم المسؤولين الذين يستغلون مناصبهم من أجل الشراء على حساب الأطراف الأخرى، كما أنه من أهم بنود التأكيد على المسؤولين الكبار في المنشأة لتقديم تأكيد شرفي على صحة وسلامة القوائم المالية، وأنها تعكس الوضع الحقيقي للشركة.

كما فرضت الهيئات الدولية لتنظيم المحاسبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المنشآت المدرجة في البورصة، ومن جهتها أقدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية على وضع قواعد احترازية من خلال اتفاقية بازل 1 أو ما سميث نسبة كوك سنة 1988 تم اتفاقية بازل 2 سنة 2004 ثم اتفاقية بازل 3 أواخر 2010.

ويمكن تلخيص أسباب تزايد الاهتمام بحوكمة الشكرات في:

- إفرازات العولمة المالية وذلك بتعدد حاملي أسهم المنشآت المدرجة في البورصة المنتشرين عبر العالم وبالتالي صعوبة مراقبة العمليات من طرف المساهمين.
- تأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مدير ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة.
- سيطرة المديرين التنفيذيين على المنشأة واستغلالها لمصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى وذلك لضعف مجلس الإدارة أو بالتواطؤ معهم.
- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من المنشآت الوطنية والدولية.

- انهيار العديد من المنشآت مثل إفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي عام 1991 بحجم خسائر بلغت مليار دولار أمريكي وانهيار وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية 1994 بخسارة قدرت بمبلغ 149 مليار دولار.[1]

**ثالثا: الأطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة**

هناك أربعة أطراق رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات وهذه الأطراف هي:

**الشكل (6): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات**

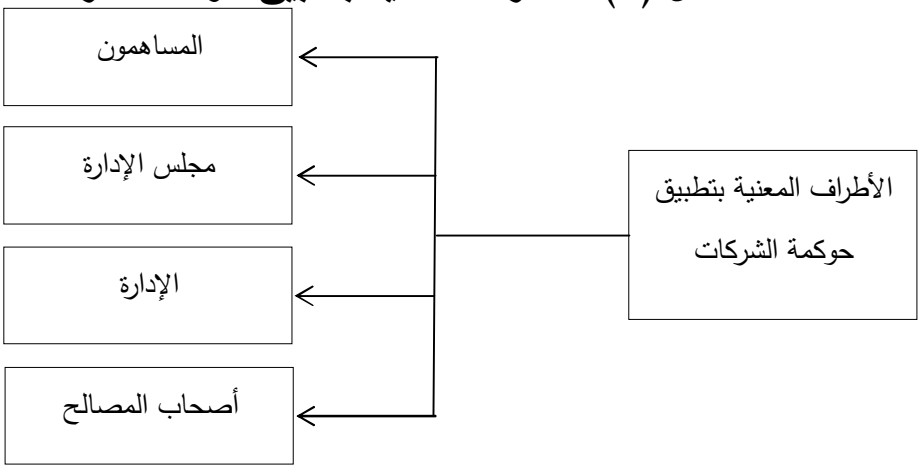


**المصدر**: طلحة أحمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، سنة 2012، ص 21.

**1. المساهمون:** هم من يقومون بتقييم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعطيل قيمة الشركة على المدى البعيد، مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

[1] سليمان ناصر، ربيعية بن زيد، مرجع سبق ذكره.

**2. مجلس الإدارة:** من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

**3. الإدارة:** تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة للشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركات وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف[1] مع الشركة، لذا يجب الحث على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقومون بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

**4. أصحاب المصالح:** وهي مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

وينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المعللة للمولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة.[2]

**رابعا: ركائز حوكمة الشركات**

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية كما يوضحها الشكل التالي:

[1] طلحة أحمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على وجود المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الأغواط، 2012، ص 21.

[2] مرجع نفسه، ص 23.

**الشكل (7): الركائز الأساسية لحوكمة الشركات**

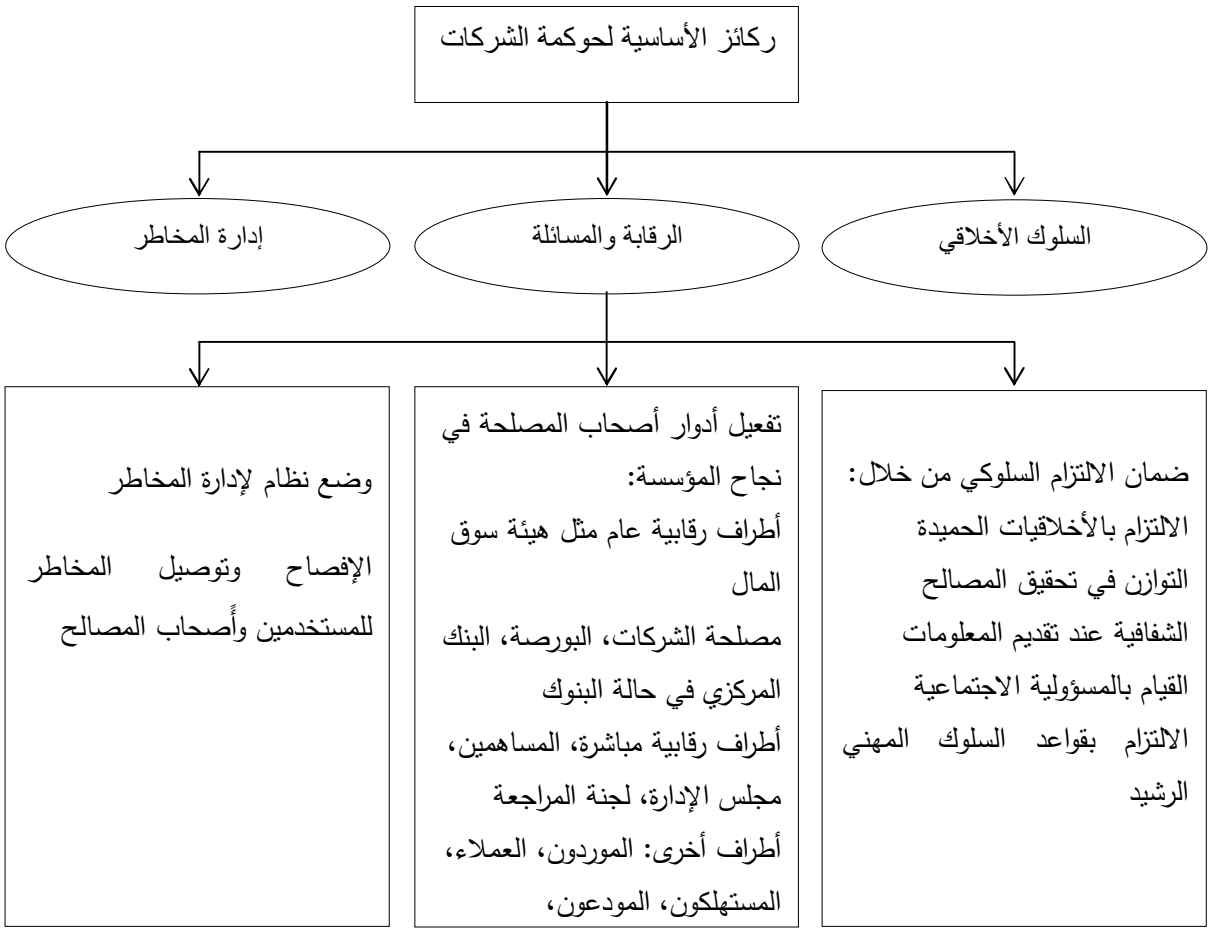


**المصدر**: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الطبعة 2، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 49.

**المطلب الثالث: حوكمة نظم المعلومات**

إن المؤسسة التي تعتمد على نظام المعلومات هي في مواجهة مجموعة من المشاكل التي يمكن القول أنها مشاكل حديثة لم تككن متواجدة من قبل، لها علاقة بالمعلومة كمورد اقتصادي قابل للقياس لكن عدم وجود طرق واضحة بالاعتماد على النماذج التقليدية يجعل من الصعوبة ضمان ومراقبة وقيادة المعلومات، بهذه المؤسسة لذا لابد للمؤسسة الاعتماد على طرق حديثة تعمل على الربط بين الإدارة، ومراقبة وقيادة المعلومة ومختلف سيرورات المؤسسة، تحقيق هذا الربط تطلب ظهور مقاربة جديدة تسمح بتحقيق هذا الربط تسعى حوكمة تظم المعلومات.

**أولا: تعريف حوكمة نظم المعلومات**

هناك عدة تعاريف نذكر منها

- وفقا لجمعية حوكمة تكنولوجيا المعلومات تم تعريف حوكمة نظم المعلومات على النحو التالي: "حوكمة نظم المعلومات من مسؤولية مجلس الإدارة، وإدارة السلطة التنفيذية وهي جزء لا يتجزأ من حوكمة المؤسسات، تتعلق بكل من القيادة، الهياكل التنظيمية والسيرورات التي تضمن دعم نظم المعلومات لتحقيق أهداف واستراتيجية المؤسسة.
- حوكمة نظم المعلومات هي جزء لا يتجزأ من حوكمة المؤسسات، تركز هذه الحوكمة على نظم المعلومات، الأداء، وإدارة المخاطر.[1]

**ثانيا: أهداف حوكمة نظم المعلومات**

من أبرز الأهداف التي تريد حوكمة نظم المعلومات تحقيقها ما يلي:

- اصطفاف نظم المعلومات حسب الأولويات المهنية في المؤسسة.
- قياس فعالية نظم المعلومات.
- المساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بخلق القيمة والتحكم في الجوانب المالية المتعلقة بنظم معلومات المتوسط.
- الرفع من أداء سيرورات المعلوماتية والعمل على توجيهها لخدمة الزبائن والتحكم في الجوانب المالية المتعلقة بنظم معلومات المؤسسة.
- تطوير مختلف الحلول ومختلف المهارات المتعلقة بنظام المعلومات بداخل المؤسسة.
- ضمان التحكم في مختلف المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات مع عدم إهمال الشفافية.

**ثالثا: مجالات حوكمة نظم المعلومات**

تسعى المؤسسات على الحفاظ على فعالية حوكمة نظم معلوماتها من خلال خمس مجالات الآتية:

[1] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 282.

- **الاصطفاف الاستراتيجي:** التأكد من ضمان أن المخططات المعلوماتية مصطفة مع المخططات المهنية بما يسمح في خلق القيمة للمؤسسة.
- **تسيير الموارد:** تتضمن أمثلة الاستثمار في الموارد المعلوماتية الحيوية وبشكل جيد التطبيقات المعلومات، البنى التحتية والأشخاص.
- **القيمة المضافة:** تتضمن تنفيذ اقتراح القيمة المضافة على طور توريد الخدمات بما يسمح بضمان أن المعلوماتية تضيف أرباح للمخطط الاستراتيجي، وضمان التركيز على أمثلة التكاليف مع إثبات القيامة الجوهرية لنظام المعلومات.
- **تسيير المخاطر:** يتطلب الوعي بالمخاطر رؤية واضحة من المعرفة الجيدة بمتطلبات المطابقة والشفافية وتوزيع المسؤوليات في تسيير المخاطر داخل المؤسسة.
- **قياس الأداء:** تتطلب متابعة ويقظة في تنفيذ الاستراتيجية كاستعمال بطاقة الأداء المتوازن.[1]

[1] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 284-285.

**خلاصة الفصل:**

بعد دراستنا لهذا الفصل نجد:

أن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كما كبيرا من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها، وعليه فإن أية مؤسسة اقتصادية يمكن أن يكون لديها نظاما يتكون من عناصره الأساسية المتمثلة بكل من المدخلات العملية التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية ولكي يصبح نظاما للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن تساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها.

إن حتمية للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة يتطلب مواصلة تطوير مهارات الأفراد العاملين في نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الاطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدوره إلى المساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولا إلى تحقيق الهدف العام الذي تسعى المؤسسة الاقتصادية ككل إلى تحقيقه وذلك من خلال تطبيق ما يعرف الحوكمة بحيث أن للحوكمة أهمية في تحديد مصير الشركة في عصرنا الحالي لأن قواعد الحوكمة والتزاماتها أصبح أداة قوية تخلق قواعد تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال أدوات رقابية فعالة بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة والذي يلعب دورا مهما في تحقيق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في المؤسسة.

# الفصل الثاني

# إدا رة المخاطر البنكية

**تمهيد:**

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر وتوجه البنوك جزءا مهما من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائد، لكن ما يمكن قبوله من العوائد يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائما إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن للمستوى المعين من المخاطر، والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس مستوى المردود.

ان البنوك لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها، ولكن تدير المخاطر وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

مما سبق يتضح لنا ضرورة تحديد مفهوم دقيق وواضح لإدارة المخاطر، وضرورة إيجاد طريقة فعالة هدفها إدارة هذه المخاطر وعدم التأكد ومحاولة رسم رؤية مستقبلية للبنك تمكنه من تفادي المخاطر، وهذا ما سنحاول التعرض له في هذا الفصل من خلال تحديد مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها، والعناصر الرئيسية في إدارة المخاطر وكذلك التطرق إلى الحوكمة في ضل عملية إدارة المخاطر.

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية**

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي وكذا في نفس النشاط، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعريف والعوامل التي كانت سببا في انشائها وكذا أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

المطلب الثالث: أساليب مواجهة المخاطر.

**المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها**

**أولا: مفهوم المخاطر البنكية:**

قبل التطرق إلى مفهوم المخاطر البنكية يجب التعرف على:

- **الخطر**: هناك عدة تعاريف للخطر، فقد عرفه بعضهم على أنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة.

وقد قام آخرون بتعريف الخطر على أنه الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين.[1]

- **المخاطرة:** عرفها (BETTY) وزملائه: المخاطرة: أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.

ويعرفها كاتب آخر: على أنها: هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له.

ومنه يمكن التوصل إلى تحديد مفهوم المخاطر البنكية كما يلي "بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"[2]

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، ادارة المخاطر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط3، 2012، ص 25.

[2] حسين بلعجوز، ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 3.

كما يمكن تعريفها بأنها: احتمالية مستقبلية قد تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة ،وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المؤسسة وحتى افلاسها.[1]

**ثانيا: مصادر المخاطر البنكية:**

المخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:

**1. المخاطر النظامية:**

ويطلق عليها المخاطر العامة، وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها.

وهي تعني: أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.

**2. المخاطر غير النظامية:**

وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

أ. **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل

[1] شلالي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 79.

الالتزام بعلاقة معينة بين الاصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

**ب. المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية وتوصل المجتمع الدولي إلى اقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في اطار المنظمة العالمية للتجارة فقد اخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواءا فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية والسوق المصرفية الدولية.
- **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الاخرى.
- **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية المصرفية.

**ج. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجوداتها ضمن بنود ميزانيتها.

**د. التطورات التكنولوجية:** حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وادارتها.[1]

**المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.**

**1. مخاطر السوق:**

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية.

[1] خضراوي نعمية، ادارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2009، ص 4.

أهم مخاطر السوق التي تهم البنك هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف

**أ. مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول.

تتصاعد مخاطر اسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح مايلي:

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث اعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

**ب. مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الاجنبية، سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي مراكز العملات.

تنشأ عن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف.

- يشمل المركز المفتوح والعمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.

**ج. مخاطر التسعير:** تنشأ عن التغيرات في أسعار الاصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية.

هناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير منها:

تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة.

أما العوامل الداخلية فتتمثل في الوحدة الاقتصادية نفسها وهي تنقسم إلى:

- الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية
- خصائص الوحدة الاقتصادية
- تشغيل الوحدة الاقتصادية[1]

[1] سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005، ص 234-235.

**2. مخاطر الائتمان:**

تعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها، أوهي "المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الاخر بالوفاء بالالتزامات التي تعهد بها.

**3. مخاطر السيولة:**

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية التزاماتها الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة أي تتمثل في عجز المؤسسة عن تسيير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

**4. مخاطر النماذج:**

تنطوي الطرق والنماذج التي تستخدمها المؤسسة في قياس المخاطر أو إدارتها على احتمالات الخطأ، مما ينتج عنه مخاطر أخرى وبالتالي جعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة أكثر تعقيدا أو مخاطرة.

**5. مخاطر الملائمة:**

يمكن للخسائر أن تنشأ وتتضاعف بسبب قضايا ملائمة المعاملات وهذا الخطر كثيرا ما يحدث عندما يطالب الطرف المقابل بتعويض مالي نتيجة معاملة معينة يعتقد أنها كانت أكثر عرضة للمخاطر مما كان معلنا عنه أو بسبب عدم الافصاح الكافي عن أثرها المتوقعة أ الفشل في اتخاذ التدابير التحويطية الصحيحة.[1]

**6. مخاطر التضخم:**

وهي الناتجة عن الارتفاع العام في الاسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة.

[1] بلعزوز بن علي، استراتيجية ادارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009، من 334-335.

**7. مخاطر السمعة:**

وتنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكييف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية.

**8. مخاطر العمليات:**

يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية للبنك ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

أ. **الاحتيال المالي والاختلاس:** في دراسة شملت 6 دول فإن حوالي 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و20% قام بها مديرون وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10% إلى 18% في البنوك، نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية وهوما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الاجرامية.

ب. **الجرائم الالكترونية:** تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في المجالات التالية: أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات آليا .....

ج. **المخاطر المهنية:** تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والاهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية

التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها: ممارسات موظفي البنك، الخدمات المقدمة للزبائن، الالتزامات البيئية، دعاوى المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها.[1]

**9. المخاطر الاستراتيجية:**

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على ايرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[2]

**المطلب الثالث: أساليب مواجهة المخاطر.**

هناك عدة أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة أهمها:

- **تقليل الخطر:** وهي أول استراتيجية ينبغي النظر اليها، فبعد أن نكون قد تأكدنا من وجود الخطر وقمنا بقياس أهميته من المنطقي أن نتدبر أمر استئصاله كليا أو تقليله إلى الحد الذي يصبح فيه من الممكن مواجهته بوسائل تنظيمية، وبكلفة اقتصادية معقولة.
- **الوقاية أو الحماية من الخطر:** وتتمثل في السعي إلى تحقيق اهداف تقليل الخطر ذاته ولكن باستعمال وسائل مادية لتحقيقها، فتركيب أجهزة كشف ومعالجة الحريق أو تقليل إمكانية الحوادث هي بعض الوسائل التي يمكن تحقيق ذلك بها، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين، وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة.

ورغم أن الحماية من الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس ايجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

[2] ابراهيم الكراسنة، أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2006، ص 38.

التعامل مع الأخطار بطريقة ايجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

- **نقل أتحويل الخطر:** فهو وسيلة لتقليل تعرضنا لأخطار معينة باتخاذ ترتيبات يتحمل بمقتضاها طرف آخر عبء هذه الأخطار كلها أو جزء منها، ويمكن الوصول إلى ذلك بإبرام شروط تعاقدية تفرض على طرف آخر التعويض عن أنواع معينة من المسؤولية أو الخسائر أو الضرر.[1]
- **اقتسام المخاطرة:** يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة للتحويل، وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة، وعندما يتم اقتسام المخاطرة، يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة ومع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة من المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين ويتم اقتسام المخاطرة بعدد من الطرق بواسطة الأفراد والمنظمات.[2]

[1] شلالي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] عبدلي لطيفة، دور مكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2012، ص 22.

**المبحث الثاني: إدارة المخاطر بالبنوك التجارية**

يتم التعامل مع المخاطر بما يشمل الجانب الوقائي وكذا الجانب العلاجي الذي يتناول مقابلة الآثار السلبية فيما لو تحققت تلك المخاطرة، وترتكز إدارية البنوك على إيجاد الوسائل التي من شأنها الحد من المخاطر ويتم دراسة ذلك من خلال:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم إدارة المخاطر

المطلب الثاني: أدوار إدارة المخاطر وأهدافها

المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطرة البنكية

**المطلب الأول: نشأة ومفهوم إدارة المخاطر**

**أولا: نشأة إدارة المخاطر**

بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات، وكان من بين المطبوعات التي أشير فيها للمصطلح مجلة هارفارد بيزنس ريفيو عام 1956 حيث طرح المؤلف ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنتظمة البحتة، وقد كان الهدف من هذا المقال هو تحديد أهم مبادئ برنامج عملي (لإدارة المخاطر)، ويتطلب ذلك ايجاد تصور لمن ينبغي أن يكون مديرا متفرغا للمخاطر في الشركة الكبيرة.

كما نجد أن هناك دراسات أخرى اهتمت بدراسة وتحليل المخاطر في المجال المالي ومن أهما:

- دراسة هاري ماركوفيتز (MARKOWITZ) سنة 1959 التي بينت أن اشكالية[1] اختيار المحفظة المثلى يرتبط أساسا بالعمل على تعظيم العائد المتوقع من هذه المحفظة وتدنية

[1] بهناس العباس، الاصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 141.

الخطر المتعلق بها إلى أقص حد ممكن خاصة من خلال تنويع محفظة الاصول لمواجهة المخاطر الخاصة.

- وهناك دراسة اخرى قام بها شارب **(Sharpe)** سنة 1964 حاول من خلالها العمل على تطوير نموذج تقسيم الأصول الرأسمالية وتعرض البنك إلى مفهوم المخاطر العامة والخاصة التي تتعرض لها محفظة الاصول المالية وحدد كذاك من خلال هذا النموذج كيفية قياس درجة حساسية الاصول للتغيرات في السوق من خلال معامل (بيتا).

كما نشير أنه ولفترة طويلة كان يسود الاعتقاد أن عملية إدارة المخاطر لا تتم الا من خلال التأمين حيث شكل التأمين الوسيلة الاساسية للتعامل مع المخاطر إلا أنه تبين بعد ذلك بأن هناك مناهج وطرق أخرى يمكن اعتمادها لإدارة المخاطر وقد تكون أكثر كفاءة للتعامل معها ومن هنا جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤداها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر المعرضة لها وتقسيمها ان تتفادى حدوث خسائر وان تقلل تأثير البعض الاخر إلى أدنى حد.[1]

**ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر**

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل امكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.[2]
- هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة.[3]

---

[1] بهناس العباس/ مرجع سابق، ص 141.

[2] طارق حماد عبد العال، ادارة المخاطر (أفراد، ادارات، شركات، بنوك) كلية التجارة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007، ص 50.

[3] عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر،؟ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

أوهي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.[1]

- هي مجال التوصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلاقيه مستقبلا، كما تمتد إدارة المخاطر إلى تدبير الاموال اللازمة لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل.[2]
- كما أن هناك من يرى بأنها تعبر عن عملية تنسيق بين كافة الادارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة مجال الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل ومختصر ويتم اعداد هذا التقرير بصفة دورية لإدارة العليا للمناقشة.[3]

**ثالثا: عملية إدارة المخاطر**

إن إدارة المخاطر تتضمن: الوقاية من حدوث المشاكل المحتملة، وعلى حد السواء اكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية في حال حدوثها، وبذلك تتطلب إدارة المخاطر دورة من الضوابط المستمرة تضمن لها الفعالية، فإدارة المخاطر تكون:

1) **عملية وقائية:** تصميم وتنفذ وفقها السياسات والاجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.
2) **عملية اكتشافية:** تصمم السياسات والاجراءات وفقها لتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.
3) **عملية تصحيحية:** يتم التأكد وفقها من اتخاذ السياسات والاجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير الرغوب فيها أو للتأكد من عدم تكرارها.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

[2] عاطف عبد المنعم، تقييم وادارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ط1، 2008، ص 6.

[3] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 17.

وتجدر الاشارة إلى أن المقصود بالسياسات هي: تلك الارشادات المكتوبة التي تشير إلى إدارة وتوجيه العمليات والتي تشمل ارشادات حول الشروط والمواصفات الواجب توفرها، والتي تكون مرجعا في حال وجود خطر ما.

أما الاجراءات فهي التعليمات المكتوبة التي توضح كيفية تنفيذ واتباع السياسات ولكي تكون السياسات والاجراءات فعالة، يجب أن تكون:

- **مكتوبة:** فالتعليمات الشفوية نادرا ما تكون متوافقة، وتكون سهلة للخلط وعدم الفهم.
- **بسيطة وواضحة:** بمعنى أن تكون مباشرة، وأن يتم استخدام الرسوم والأشكال لتوضيح تدفق العمليات.
- متاحة: وذلك بالتأكد من وجودها مع كل موظف وفقا لطبيعة عمله ومستواه الوظيفي.
- **مفهومة:** وذلك بتدريب كافة العاملين عليها.
- **ذات علاقة:** ففي حالة تغييرها لابد من التأكد من توصيلها والتدريب عليها.
- **منفذة/مطبقة:** يجب أن يقوم جميع العاملين باتباعها كما هو منصوص عليها.[1]

والشكل الآتي يوضح ذلك:

[1] عبد الرشيد بن ديب ،عبد القادر شلالي ،مرجع سابق ،ص5

**الشكل (8): عملية إدارة المخاطر**

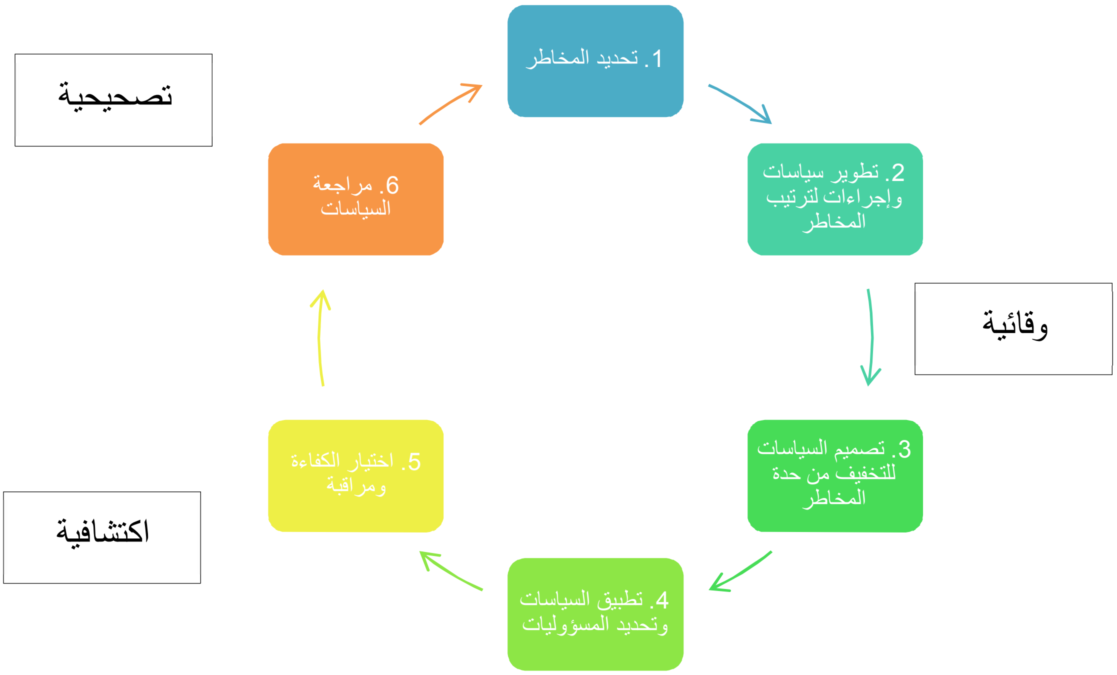


**المصدر:** عبد الرشيد بن ديب–عبد القادر شلالي،مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المخاطر ،ص5

## المطلب الثاني: أدوار إدارة المخاطر وأهدافها

### أولا: أدوار إدارة المخاطر

إن الهدف من إدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها هذه القدرة وتخدم عدة وظائف هامة منها:

1. **أداة لتنفيذ الاستراتيجية:** تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة، وبدونها سوف يقتصر تنفيذ الاستراتيجية على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطر للعائد الخاص بالبنك.

2. **الميزة التنافسية:** العلم بالمخاطر هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تفاضلها من العملاء وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة.

**3. المخاطرة والقدرة على الدفع:** لكل مؤسسة بنكية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال خارج نطاق المتطلبات الدنيا ورأس المال القائم على المخاطرة هو ذلك المستوى في رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة.

**4. اتخاذ القرار:** إن تحمل المخاطرة عملية تنطوي على الاجتهاد وإصدار الأحكام وليس من السهل أو البسيط قياس ورصد كل أبعاد المخاطرة، ورغم أن المخاطر يتم قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما، وبالنظر لارتباطها مع السياسات التجارية والمالية للبنك، فإن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجا لعملية اتخاذ القرار بالكامل بل المساعدة في هذه العملية.

**5. مخاطر التسعير:** إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى، ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها، لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه تكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة.

**6. رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:** فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر والتعقل في العادة ويحول دون اتخاذ قرار يتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها.[1]

**ثانيا: أهداف إدارة المخاطر**

**1. البقاء والاستمرارية:**

من الواضح أنه أيا تكن أهداف المنظمة، فإنها يمكن أن تتحقق فقط إذا ظلت المنظمة موجودة وفقط أما إذ دمر وجود المنظمة فلا يمكن تحقيق أيا من الأهداف.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 223-232.

إذن فالهدف لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان الاستمرارية ووجود المنظمة ككيان عامل للاقتصاد وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة، إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف المنظمة الأخرى مهما تكن بل ضمان أن بلوغ هذه الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة بالنسبة لمعظم المنظمات، يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في تفادي الإفلاس.[1]

**2. استقرار الأرباح:**

تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل الذي ينتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح، مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمنشأة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة.

**3. تعظيم القيمة:**

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تعظيم قيمة المنظمة ويرى Neildohtry أن هدف الإدارة عموما وهدف المديرين الذي فوضت لهم المسؤوليات (بما فيهم مدير المخاطر) هو تعظيم القيمة، لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة، ووفقا لوجهة النظر هذه ينبغي تقييم قرارات إدارة المخاطر وفقا لمعيار ما إذ ما كانت تسهم في تعظيم القيمة أم لا، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي مؤسسة وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة.

[1] عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص 58.

يطرح معظم الباحثين أهداف متعددة لإدارة المخاطر فيقولان Hedges &Mehr في كتابهما الكلاسيكي "إدارة المخاطر" أن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفاها إلى فئتين:[1]

أهداف ما قبل الخسارة.

أهداف ما بعد الخسارة.

ويطرحان الأهداف التالية في كل فئة

| أهداف ما قبل الخسارة | أهداف ما بعد الخسارة |
|---|---|
| • الاقتصاد (التوفير). | • البقاء. |
| • تقليل التوتر. | • مواصلة النشاط. |
| • أداء التزامات المفروضة خارجيا. | • استقرار الأرباح. |
| • المسؤولية الاجتماعية. | • استمرارية النمو. |
| | • المسؤولية الاجتماعية. |

المصدر :من إعداد الطالبة

**المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر**

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية:[2]

**1. رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:**

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعينة بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

[1] عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص 59-60.

[2] خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 21-22.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

**2. كفاية السياسات والحدود:**

يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

**3. كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:**

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

**4. كفاية أنظمة الضبط:**

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر، إن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

## المبحث الثالث: حوكمة نظم المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر البنكية

خلال السنوات الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير المصرفية، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلق الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي.

### المطلب الأول: ماهية وأهمية الحوكمة في البيئة المصرفية

#### أولا: تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي

الحوكمة من المنظور المصرفي تعني "تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي".

وتعرف أيضا على أنها "الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، من خلال الدور المنوط به مجلس الإدارة، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق أصحاب المصالح، وحماية المودعين".[1]

تعرف أيضا: "بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال، المساهمين، المستثمرين، المؤسسين".[2]

---

[1] غضبان حسام الدين، محاضرة في نظرية الحوكمة، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 149.

[2] خنوف عبد الرحمان، الحوكمة المؤسسة في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 107.

**ثانيا: الأطراف الأساسية في حوكمة البنوك**

تتمثل أهم العناصر الأساسية التي تتوقف عليها فعالية الحوكمة في البنوك في مجموعتين أساسيتين تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، وتضم كل مجموعة الأطراف الأساسية التالية:

تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون.

أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين المتمثلين في المودعين وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، والمراجعون الخارجيون بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

من خلال عرض الأطراف الأساسية لحوكمة البنوك نلاحظ التعقيد الذي يتميز به عمل المؤسسات المصرفية عن الشركات الاقتصادية، فبالإضافة إلى حملة الأسهم يوجد في المؤسسات المصرفية المودعين الذين يلعبون دورا محوريا في عملية الرقابة.

ويمكن توضيح أهم الأطراف الأساسية لحوكمة البنوك بطريقة مبسطة من خلال الشكل على النحو التالي:[1]

[1] حنوف عبدالرحمن، المرجع السابق، ص 118.

الشكل (9): الأطراف الأساسية في حوكمة البنوك

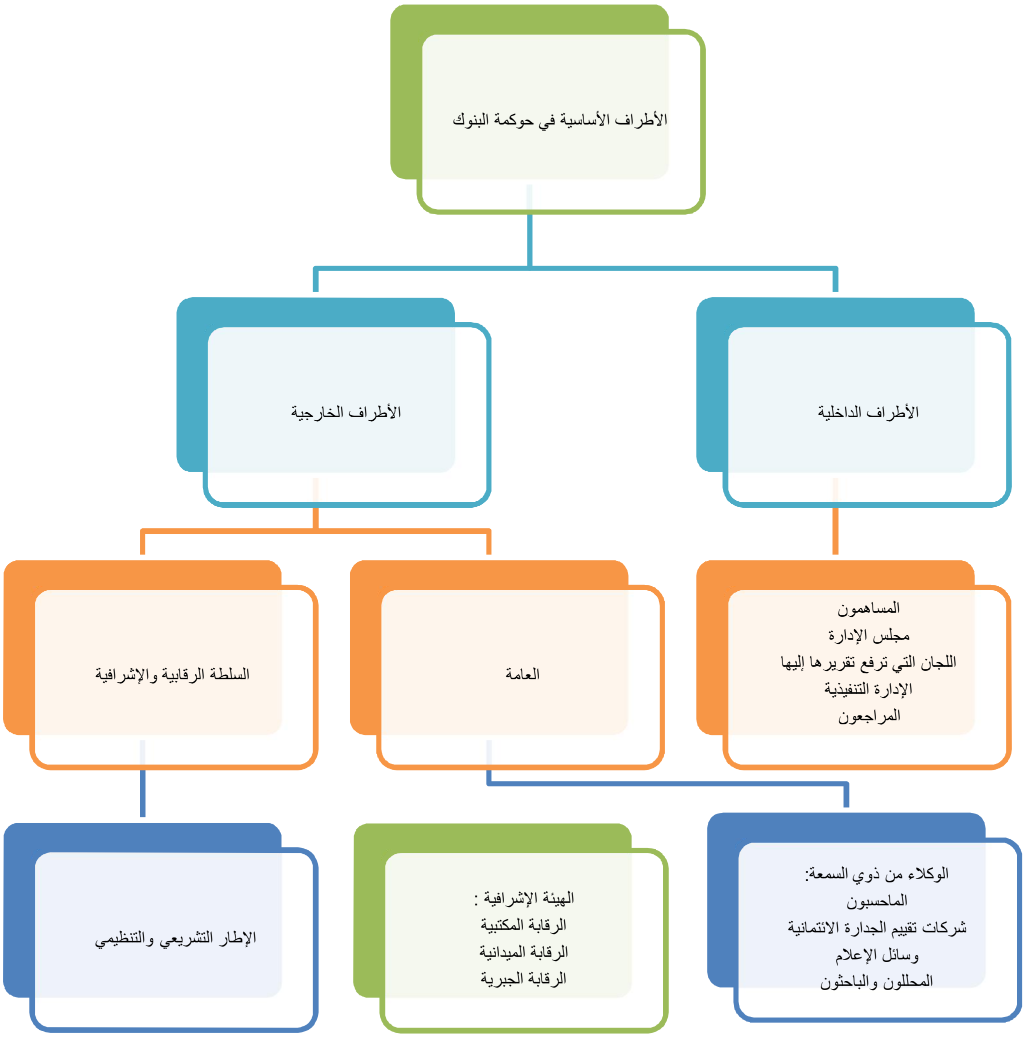


**المصدر:** حنوف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 119.

## ثالثا: أهمية الحوكمة المصرفية

تتمثل أهمية الحوكمة المصرفية في كون

- البنوك مركز للأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة.
- طبيعة أعمال البنوك التي تتسم بسرعة الحركة.
- الآثار المترتبة من انهيار البنوك والتي تتعدى إلى جميع الأطراف من المودعين، دائنين، والمساهمين.

- أن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة أبرزها تحتسب أداء البنوك وارتفاع قيمتها في السوق، إضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة.
- تقيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق رأس المال.[1]
- وجود معلومات مالية أكثر غموضا وتعقيدا وهذا يصعب من عملية تقييم الأداء والمخاطر.
- تمثل البنوك عامل مهم وحيوي في النمو والتنمية، كما تتميز بثقة عامة لأنها تتلقى الودائع من الجمهور ومن أطراف أخرى خارج الجهاز المصرفي.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية تستمد أهميتها من كون:

- أن القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، ومن جهة فإن المصارف هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيب حقوق الملكية.[2]
- خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات، ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لا بد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية.

**المطلب الثاني: الحوكمة ونظم المعلومات المحاسبية**

**أولا: الأبعاد المحاسبية للحوكمة**

تحظى الأبعاد المحاسبية للحوكمة باهتمام كبير وتشغل الحيز الأوسع من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة وهي كالآتي:

1. مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة القبلية والرقابية البعدية للعمل المحاسبي.

[1] غضبان حسام الدين، مرجع سابق، ص 150.

[2] حنوف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 10.

2. مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح.
3. مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه في إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها، فالمعرفة المحاسبية تعد من أساسيات الحوكمة والتي ترتكز على الرقابة والإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر وتأثير ذلك على نشاط المؤسسة وعلى عنصر الربح فيها.

وقد ازدادت أهمية الحوكمة مع زيادة حالات الفشل والانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية لذا فالاهتمام بها خصوصا يرتبط به الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط في كافة المعلومات المالية والمحاسبية.

فنظام المعلومات المحاسبية هومن يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للأطراف المتعددة داخل وخارج المؤسسة بما يساعد كل طرف على الاستفادة من هذه المعلومات، كما يساعد على أحكام الرقابة على تصرفات وقرارات مجلس الإدارة.

وبالتالي تطبيق الحوكمة التي تسعى بدورها لتحقيق نفس الأهداف.[1]

**ثانيا: دعم نظام المعلومات المحاسبية للحوكمة**

**1. المساءلة والرقابة المحاسبية:** لا بد أن يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الجيدة لعمل الإدارة وذلك من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى وكذلك المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة.

[1] محمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، متاح على الموقع:
http://islamfin.go-forum.net/montada-f43/topic

**2. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:** إن ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة يعد من الممارسات السلبية للحوكمة لذا لا بد من تطوير الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة.

**3. دور المراجعة الداخلية:** حيث تساعد عملية المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، وتحقيق الضبط الداخلي.

**4. دور المراجع الخارجي:** إذ لا بد على المراجع الخارجي من إضفاء الدقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية حيث يكون دوره جوهريا وفعالا ويحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وما ينجم عنها من انحرافات سلبية.

**5. دور لجان المراجعة:** حيث تؤكد الدراسات على ضرورة وجود لجان للمراجعة التي تسعى لتطبيق الحوكمة، إذ يمثل دور هذه اللجان عاملا أساسيا بتقييم مستويات الحوكمة المطبقة، إذ تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة بما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عمليات المراجعة.

**6. إدارة الأرباح:** تمارس إدارة بعض المؤسسات سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤ بها أو تجنب التنبؤ بها أو الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

**7. تقويم أداء المؤسسات:** تظهر أهمية الحوكمة من خلال دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق مما يجعلها قادرة على إيجاد

فرص عمل جديدة، وهذا ما يجعل للأبعاد المحاسبية اهتماما كبيرا وحيزا أعظم مقارنة بالأبعاد الأخرى ضمن الأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة.[1]

**المطلب الثالث: الحوكمة في ظل عملية إدارة المخاطر**

لقد أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي والتقلبات في الأسواق المالية وزيادة المنافسة إلى تعرض البنوك إلى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيام البنوكبتبني طرق ابتكارية لإدارة أعمالها، والمخاطر المصاحبة لها وذلك حتى تستطيع أن تحافظ على نصيبها في السوق وتستمر بالمنافسة، ومن الملاحظ أن زيادة التوجه نحو آليات السوق من قبل البنوك جعل هناك توجها نحو تغيير أساليب الرقابة والإشراف المصرفي.

وتعتبر إدارة المخاطر من أهم الوظائف في البنك وذلك لإدراكها لعدد من المخاطر قبل أو بعد نشوئها من خلال التبنؤ بوقوعها، وفي حالة وقوعها بكيفية التعامل معها، وذلك يعطي ارتياح للمساهمين بسبب معرفتهم أن المخاطر التي تقابل المصرف يتم التعرف عليها قبل الوقوع بها.

إن إدارة المخاطر هي وسيلة إدارية توفر ركيزة ومنطلقا لحوكمة المصارف عن طريق طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه استثماراتهم معروفة من جانب ممثليهم ومجلس الإدارة وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل ممنهج ومنتظم، وأن إدارة المخاطر الحقيقية تتعلق بتغير ثقافة المؤسسة لكي تجعل الأفراد ينهضون بمسؤولياتهم وهم يعلمون أن هذه الأداة ستقوم بمساعدتهم في التغلب على المشكلات ودفع المؤسسة إلى الأمام.[2]

وفي هذا الإطار تعتبر مسؤولية المحافظة على النظام المصرفي مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعادا مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل،

---

[1] محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، متاح عبر موقع:
http://infotech. accountants.com/forums/showtheaphp/12489.

[2] حنوف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 124-126.

وتجدر الإشارة أنه أصبح لدى كثير من البنوك الكبرى تحديدا واضحا ودقيقا لمسؤولية ومحاسبة كل لاعب رئيسي في مجال المخاطر.

1. **المراقبون:** لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس بنك، ولكن دورهم الرئيسي لتسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في البنك من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير على المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

2. **المساهمون:** يقع على المساهمين عبء اختيار أعضاء مجلس الإدارة وهم المسؤولين عن عمليات الحوكمة، وبالتالي فإن اختيارهم يجب أن يكون اختيارا سليما لضمان وجود إدارة مثلى للمخاطر في البنك.

3. **مجلس الإدارة:** تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث أنه هو الذي يقوم بوضع الاستراتيجيات وتعين الموظفين وخصوما الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، وأيضا يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة، ويجب عليه أن يعلم أن علاج أي نوع من المخاطر ينبغي أن يبدأ بتحليل منتظم لعنصرين هامين: الاحتمالات والآثار ومهمة مجلس الإدارة إلى جانب إدارة المخاطر تتمثل في:

- التعامل مع المخاطر الاستراتيجية، وهذه المخاطر تؤثر في السياسات الأساسية ولا يمكن تفويض التعامل في المخاطر الاستراتيجية للجنة المراجعة وهي تتطلب النظر فيها وتقديرها بصفة منتظمة.
- التأكد من كفاية النظام الموجود للتعامل مع كافة المخاطر، وأن كل نوع من أنواع المخاطر يقع تحت مسؤولية مدير أو لجنة والتأكد من أن النظام يعمل ويتم اختياره بشكل موضوعي.

**4. الإدارة التنفيذية:** وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على التنافسية ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر البنكية.

**5. لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:** تعتبران بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب ان تقوم بالتأكيد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات وعلى الرغم من أنهما تلعبان دورا هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة جيدة.

**6. الجمهور العام (المتعاملون مع البنك):** يقع على المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبئا في مجال إدارة المخاطر، ولأداء هذا الدور لا بد أن يطالبوا إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتحليل المالي حتى يمكن تقييمهم للبنك بدقة، ونظرا لأهمية الإفصاح في عملية انضباط السوق فقد ركز اتفاق بازل 2 على أهمية الإفصاح عن معظم المعلومات الهامة بالبنك ليس الكمية فقط ولكن الوصفية أيضا.

**خلاصة الفصل:**

كخلاصة لما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول بأن بيئة الأعمال أصبحت مليئة بالأخطار المختلفة التي تؤثر في نشاط المنظمات مما يتطلب إعطاء أولوية كبيرة من أجل التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها من خلال إدارة المخاطر وتسييرها.

كما أن البنوك تعتبر من بين أكثر المنظمات عرضة للمخاطر وهي مخاطر ترتبط بنشاطها أحيانا وبالبيئة التي تعمل في إطارها أحيانا أخرى، وقد تم شرح وتحليل معظم هذه المخاطر خاصة مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق وكذا المخاطر التشغيلية.

ونظرا لتعرض البنوك لكثير من المخاطر أصبح من الواجب على البنوك أن تعمل على وضع نظام جيد لإدارة المخاطر المختلفة يأخذ في اعتباره إشكالية العائد والمخاطرة، ويعمل على تدنية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك إلى أقصى حد ممكن بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة والإشراف لضمان سلامة وأمن النظام المصرفي بجميع مكوناته.

# الفصل الثالث

# الدراسة التطبيقية على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة

**تمهيد:**

بعد التطرق في الفصلين الأول والثاني، لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال تحديد مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور الاستبيان، المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج، وفقا لفرضيات الدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول لمنهجية و إجراءات الدراسة المتبعة، حيث تناول منهج الدراسة، وطرق جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى شرح كيفية إعداد أداة الدراسة، والمتمثلة في الاستبيان، وزعت على أفراد العينة المختارة، وقياس ثبات وصدق هذه الاستمارة، من أجل التأكد من سلامة ووضوح فقراتها، بما يعزز الثقة والدقة في النتائج المتوصل إليها، كما يتناول هذا المبحث الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

ويتطرق المبحث الثاني إلى تحليل خصائص عينة الدراسة، من خلال بيانات الجزء الأول من الاستبيان (اسم البنك، الجنس، السن، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي، الصفة الوظيفة).

أما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة حيث خصص لعرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**.

## المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة والأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

### المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، كما أنه الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وحيث أننا نعرف مسبقا جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة، المتعلقة بموضوع البحث، سعينا للوصول إلى قياس مدى مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك التجارية في منظمات الأعمال، بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة، فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة.

كما استخدمنا لتحليل موضوع الدراسة، أسلوب من أساليب المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب دراسة الحالة، من خلال تطبيق الدراسة النظرية على عينة من البنوك التجارية الناشطة في ولاية المسيلة.

بالإضافة إلى ذلك استخدمنا مصدرين أساسيين للبيانات هما:

**1- المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري للبحث، والمتمثلة أساسا في الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة، وكذا المقالات والتقارير التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البحث والاطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنيت.

**2- المصادر الأولية:** ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صمم خصيصا لهذا الغرض، ووزع على

الاداريين العاملين في البنوك التجارية عينة الدراسة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

**المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من كل الإداريين العاملين في البنوك التجارية الناشطة في ولاية المسيلة، ولصعوبة تحديد عدد الإداريين العاملين في هذه البنوك، فإننا اخترنا تتمثل في 46 إداري عامل في مجموعة من البنوك التجارية بولاية المسيلة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية.

**الجدول رقم (01): عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة**

| الرقم | اسم البنك | | الاستمارات الموزعة | الاستمارات المسترجعة | الاستمارات الضائعة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR | العدد | 17 | 16 | 1 |
| | | النسبة % | 100 | 94.11 | 5.88 |
| 2 | بنك التنمية المحلية BDL | العدد | 7 | 5 | 2 |
| | | النسبة % | 100 | 71.42 | 28.57 |
| 3 | بنك الجزائر الخارجي BEA | العدد | 3 | 3 | 0 |
| | | النسبة % | 100 | 100 | 0 |
| 4 | بنك الخليج الجزائر AGB | العدد | 7 | 5 | 2 |
| | | النسبة % | 100 | 71.42 | 28.57 |
| 5 | البنك الوطني الجزائري BNA | العدد | 6 | 4 | 2 |
| | | النسبة % | 100 | 66.66 | 33.33 |
| 6 | القرض الشعبي الجزائري | العدد | 6 | 3 | 3 |
| | | النسبة% | 100 | 50 | 50 |
| المجموع | | العدد | 46 | 36 | 10 |
| | | النسبة% | 100 | 78.26 | 21.73 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات استمارة الأسئلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ما يلي: بلغ البنوك الممثلة لعينة الدراسة 6 بنوك تجارية، تم توزيع فيها (46) استمارة استبيان وتم استرجاع (36) استمارة أي بنسبة (78.26)% ، في حين بلغ عدد الاستمارات الضائعة 10 استمارات أسئلة بنسبة (21.73%) من عدد الاستمارات الموزعة الكلية.

**المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة**

**أولا- أداة الدراسة الميدانية:**

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا، كأداة أساسية استمارة استبان، بالإضافة إلى اعتمادنا على المقابلة بهدف الحصول على اكبر حجم من البيانات والمعلومات التي ستساعدنا في تحليل وتفسير الإجابات على فقرات الاستمارة، كما اعتمدنا أيضا على الملاحظة، حيث وأثناء تجوالنا بين مكاتب الإداريين في المستويات المختلفة، وفي أقسام وإدارات المؤسسات محل الدراسة، قمنا بملاحظة وتسجيل كل ماله علاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة الجامعة.

**1- تصميم استمارة الأسئلة:** قبل التطرق لكيفية تصميم استمارة الاستبيان ندرج أهم الأهداف المرجوة من خلال فقراته، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو تحديد مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك التجارية بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة، نهدف من خلال تصميم الاستمارة أيضا إلى ما يلي:

أ- التعرف على مدى تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة.

ب- التعرف على نظم المعلومات المحاسبية في البنك.

ج- التعرف على مدى مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الممثلة لعينة الدراسة.

وفيما يخص تصميم استمارة الاستبيان، فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة والجانب النظري للبحث، واعتمدنا في تصميم استمارة الاستبيان، على سلم ليكرت

خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستمارة المندرجة تحت ثلاث محاور أساسية، والجدول رقم (02) يوضح سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

**جدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت الخماسي**

| الاستجابة | اتفق تماما | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق تماما |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 05 | 04 | 03 | 02 | 01 |

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي –الحدود الدنيا والعليا– المستخدم في محاور الدراسة، ثم حساب المدى (5–1=4)، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي (5/4= 0.80)، و بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة، إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا كما يلي:

- لا أتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (1.00– 1.80).
- لا اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال : (1.80– 2.60).
- محايد: المتوسط ينتمي إلى المجال: (2.60– 3.40).
- اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال : (3.40– 4.20).
- اتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (4.20– 5.00).

وقد قمنا بالإجراءات الآتية:

- إعداد استمارة أسئلة أولية، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض استمارة أسئلة على الأستاذ المشرف، من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل استمارة أسئلة بشكل أولي، حسب ما رآه المشرف لازما للتعديل.
- تم عرض استمارة أسئلة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل من إضافة و حذف لبعض العبارات وتعديل البعض.
- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية لاستمارة الأسئلة، والقيام بالتعديل المناسب.
- القيام بتحليل وتفسير واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد تم تقسيم استمارة أسئلة إلى جزأين أحدهما خصص للبيانات العامة، لعينة الدراسة، وتتكون من ستة فقرات وهي اسم البنك، والجنس، والسن، الخبرة المهنية والمؤهل العلمي، والصفة الوظيفية، والهدف من اعتماد هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على إجابات مفردات العينة على مختلف الفقرات الواردة في الجزء الثاني من استمارة أسئلة.

أما الجزء الثاني، فيتناول محاور الدراسة الأساسية، والمتعلقة بتحديد مدى مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر البنكية بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، كما يوضحه الجدول رقم (03)، والذي يبين عنوان المحور، وأرقام الفقرات وعددها، والنسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستمارة.

**جدول رقم (03): محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور ونسبتها المئوية**

| رقم المحور | العنوان | أرقام الفقرات | العدد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|---|
| 1 | مدى تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة | 25-1 | 25 | 45.45 |
| 2 | دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك | 40-26 | 15 | 27.27 |
| 3 | مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك | 55-41 | 15 | 27.27 |
| المجموع | - | 55-1 | 55 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3 )أن عدد فقرات المحور الاول والمعنون مدى تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة بلغ 25 فقرة بنسبة(45.45) % من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، وبلغ عدد فقرات المحور الثاني والمعنون دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك بـ15 فقرة بنسبة(27.27)% من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، في حين بلغ عدد فقرات المحور الثالث المعنون بمساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك 15 فقرة بنسبة( 27.27) %.

## المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة

### المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

**جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| ذكر | 23 | 63.88 |
| أنثى | 13 | 36.11 |
| المجموع | 36 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير الجنس بنسبة (63.88)% بالنسبة للذكور و(36.11)% بالنسبة للإناث حيث نلاحظ أن نسبة الذكور هي نسبة عالية على نسبة الإناث، أي أن الوظائف الإدارية يشغلها الذكور بنسبة أعلى.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**

**جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**

| السن | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| اقل من 30 سنة | 10 | 27.77 |
| من 30 إلى 50 سنة | 23 | 63.88 |
| أكثر من 50 سنة | 3 | 8.33 |
| المجموع | 36 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير السن بنسبة (27.77)% الذين عمرهم اقل من 30 سنة وبنسبة(63.88) % للذين عمرهم محصور ما بين(30−50) سنة و بنسبة (8.33)% بالنسبة للذين عمرهم أكثر من 50 سنة ونلاحظ أن فئة

الأفراد الذين عمرهم ما بين 30 إلى 50 سنة هم أكثر نسبة من الذين عمرهم أقل من 30 سنة لتأتي النسبة الصغيرة للذين عمرهم أكثر من 50 سنة.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:**

جدول رقم **(06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| **بكالوريا/ثانوي** | 4 | 11.11 |
| **ليسانس/ ماستر** | 25 | 69.44 |
| **ماجستير** | 6 | 16.66 |
| **دكتوراه** | 1 | 2.77 |
| **المجموع** | 36 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير المؤهل العلمي بنسبة (11.11)% للذين مستواهم التعليمي ثانوي ونسبة (69.44)% للذين مستواهم التعليمي جامعي، أما نسبة (16.66)% للذين يحملون شهادة الماجستير، وكذلك نسبة (2.77) % للذين يحملون شهادة الدكتوراه، ونلاحظ أن نسبة الذين مستواهم التعليمي جامعي هي أعلى نسبة مقارنة بنسب الأخرى، وهذا يدل على وجود مستوى التأهيل العلمي المناسب لدى أفراد العينة لأداء مهامهم .

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:**

**جدول رقم (07) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية**

| الخبرة المهنية | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| **أقل من 5 سنوات** | 8 | 22.22 |
| **من 5 سنوات إلى 10 سنوات** | 19 | 52.77 |
| **أكثر من 10 سنوات** | 9 | 25 |
| **المجموع** | 36 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير الخبرة المهنية بنسبة( 22.22)% للذين لهم خبرة أقل من 5 سنوات أما نسبة (52.77)% للذين لهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات و هي النسبة الأعلى أما نسبة (25)% فتعود للذين لهم خبرة أكثر من 10 سنوات ، وهذا يدل على الخبرة الواسعة التي يتمتع بها أفراد عينة الدراسة.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي:**

**جدول رقم (08) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي**

| الصفة الوظيفية | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| **مدير** | 01 | 2.77 |
| **نائب مدير** | 02 | 5.55 |
| **رئيس مصلحة** | 14 | 38.88 |
| **إداري** | 19 | 52.77 |
| **المجموع** | 36 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع كالاتي: نسبة (8.32%) من أفراد عين الدراسة تمثل الإدارة العليا كم نلاحظ ان نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يشغلون منصب رئيس مصلحة هي(38.88%)، إذ يمثلون الإدارة الوسطى، في حين أن أغلبية أفراد العينة يشغلون منصب إداري قد بلغت(52.77)،حيث يمثلون الإدارة التنفيذية.

**المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة**

- **صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات استمارة الأسئلة ما وضعت لقياسه، ولقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

**1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري):** تم عرض أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان في صورتها الأولية لتحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة، وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة وهذا بغية التأكد من سلامة بناء استمارة الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.
- مدى شمولية استمارة الأسئلة لمعالجة مشكل الدراسة.
- مدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه.

هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروري من تعديل صياغة الفقرات أو حذفها، أو إضافة فقرات جديدة، وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم، استجبنا لآراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، و تمت صياغة استمارة الأسئلة بشكل نهائي (انظر الملحق رقم 1).

**2- ثبات الاستبيان:** يقصد بثبات استمارة الأسئلة، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع استمارة الأسئلة أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات استمارة الأسئلة يعني الاستقرار في نتائج استمارة الأسئلة، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استمارة أسئلة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم (09) يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الأسئلة.

**جدول رقم (09): يبين قيمة معامل crombach's Alpha**

| عنوان المحور | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| **المحور الأول: مدى تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة** | **25** | **0.755** |
| **المحور الثاني: دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك** | **15** | **0.857** |
| **المحور الثالث: مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك** | **15** | **0.874** |
| **جميع فقرات الاستبيان** | **55** | **0.878** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.755- 0.874) وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا لجميع محاور استمارة الأسئلة معا بلغ (0.878 )وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، تدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة استمارة الأسئلة وصلاحيتها لتحليل وتفسير نتائج الدراسة و اختبار فرضياتها.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة الموضوع هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سميرنوف):**

سنعرض اختبار كولمجروف- سميرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا واختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية SIG اكبر من (0.05) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان، مما يدل على إتباع البيانات التوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

**جدول رقم 10 يبين اختبار التوزيع الطبيعي (1-sample Kolmogorov-Smirnov)**

| المحور | عنوان المحور | القيمة الإحصائية | قيمة مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|
| 01 | مدى تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة | 0.865 | 0.534 |
| 02 | دورنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك | 0.784 | 0.462 |
| 03 | مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك | 0.698 | 0.352 |
| المجموع | | 0.757 | 0.625 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

**المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان**

لتحليل فقرات استمارة الأسئلة تم استخدام اختبار ( **one sample T test** ) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة لكل فقرة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة للمحسوبة اقل من قيمة t الجدولية ) وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

**المطلب الأول: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بتطبيق البنك لمبادئ الحوكمة**

**جدول رقم11: يوضح تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بتطبيق البنك لمبادئ الحوكمة**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | القيمة الاحتمالية SIG | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجال الأول: مدى التزام البنك بالمعاملة العادلة بين أعضائه | 3.77 | 1.069 | 4.031 | 0.000 | عالية | 04 |
| **01** | لجميع الأعضاء حق الحضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة فيها | 3.48 | 1.091 | 2.47 | 0.020 | متوسطة | 01 |
| **02** | يوفر البنك لجميع الأعضاء الحق في المشاركة في انتخاب مجلس الإدارة | 3.51 | 1.202 | 2.84 | 0.008 | متوسطة | 02 |
| **03** | يحق لجميع الأعضاء المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في البنك | 3.64 | 1.035 | 2.50 | 0.000 | متوسطة | 03 |
| **04** | يحق لكل أعضاء البنك الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة | 3.67 | 1.203 | 4.03 | 0.000 | عالية | 04 |
| **05** | تعامل إدارة البنك جميع الأعضاء معاملة عادلة ومتكافئة | 4.06 | 0.997 | 5.94 | 0.000 | عالية | 05 |
| | المجال الثاني: مدى التزام البنك بحقوق أصحاب المصالح | 3.80 | 1.086 | 4.66 | 0.000 | عالية | 05 |
| **06** | تحترم إدارة البنك حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب القانون | 3.67 | 1.016 | 5.30 | 0.000 | عالية | 02 |
| **07** | يلتزم البنك بتعويض الأضرار في حالة انتهاك حق من حقوق أصحاب المصالح | 3.56 | 1.030 | 5,75 | 0.000 | عالية | 01 |
| **08** | يحرص البنك على توفير المعلومات المالية الصحيحة لأصحاب المصالح | 3.81 | 1,160 | 3.40 | 0.002 | عالية | 04 |
| **09** | يحرص البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين لديه | 4.00 | 1.211 | 4.60 | 0.000 | عالية | 05 |
| **10** | يشارك غالبية أعضاء البنك في اتخاذ قرارات زيادة رأس المال أو تخفيضه | 3.71 | 1.166 | 3.85 | 0.001 | عالية | 03 |
| | المجال الثالث: مدى الموافقة على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة | 3.64 | 1.128 | 2.64 | 0.013 | متوسطة | 01 |
| **11** | يحتفظ البنك بنظام داخلي يوضح الحقوق والمسؤوليات والواجبات | 3.78 | 1.261 | 2.14 | 0.021 | منخفضة | 05 |
| **12** | لدى البنك نظام ذو كفاءة وفعالية للرقابة الداخلية | 3.62 | 1.088 | 2.15 | 0.020 | منخفضة | 03 |
| **13** | يخضع كل المديرين في البنك للمسائلة من قبل | 3.55 | 1.206 | 2.53 | 0.017 | منخفضة | 02 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أعضاء مجلس الإدارة | | | | | | |
| **14** | يخضع مجلس الإدارة للمسائلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة | 3.45 | 1,059 | 2.37 | 0.024 | منخفضة | 01 |
| **15** | تستمع إدارة البنك لاقتراحات وتوصيات لجان التدقيق | 3.77 | 1.203 | 3.58 | 0.001 | عالية | 04 |
| | المجال الرابع: مدى التزام البنك بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح | 3.74 | 1.093 | 3,77 | 0.001 | عالية | 03 |
| **16** | تحرص إدارة البنك على إعلان أهدافها للجميع | 3.71 | 1.131 | 3.49 | 0.002 | عالية | 02 |
| **17** | يقوم البنك بتوفير المعلومات الكافية وبشفافية عن الخطط المستقبلية المسطرة | 3.97 | 1.048 | 5.14 | 0.000 | عالية | 04 |
| **18** | يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية الفصلية والختامية بصورة منتظمة | 3.72 | 1.091 | 2.63 | 0.013 | متوسطة | 03 |
| **19** | يقوم البنك بنشر المعلومات بدقة ووفق لمعايير مالية دولية | 3.97 | 1.07 | 4.99 | 0.000 | عالية | 05 |
| **20** | يخضع البنك بياناته المالية للمراجعة من قبل مدقق الحسابات الخارجي | 3.65 | 1.286 | 2.37 | 0.024 | منخفضة | 01 |
| | المجال الخامس: مدى وفاء البنك بالتزاماته اتجاه البيئة والمجتمع | 3.71 | 1,031 | 4.45 | 0.001 | عالية | 02 |
| **21** | يراعي مجلس إدارة البنك اللوائح والقوانين المحلية السارية | 3.56 | 1.035 | 2.19 | 0.023 | منخفضة | 02 |
| **22** | يساهم البنك في تحسين البنية التحتية للمجتمع | 3.55 | 1.027 | 2.97 | 0.006 | متوسطة | 01 |
| **23** | يلتزم البنك بالمسؤولية الاجتماعية من حيث المشاركة في حملات منع التلوث والتوظيف العادل دون تفرقة | 3.64 | 1.124 | 3.67 | 0.001 | عالية | 04 |
| **24** | يقوم البنك بتقديم التبرعات والمنح المادية والعينية للجمعيات الخيرية | 3.58 | 0.992 | 3.26 | 0.003 | عالية | 03 |
| **25** | يحرص البنك على تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم | 3.76 | 1.436 | 2.000 | 0.025 | منخفضة | 05 |
| المجموع | | 3.64 | 1.088 | 3.787 | 0.001 | | / |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (11) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (ايجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها باستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار T (سيودنت).

احتل المجال الثالث المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (1,128) و بلغت قيمة T المحسوبة (2,64) و هي اكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني أن المجال الثالث ذا دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

احتل المجال الخامس المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.71) وانحراف معياري بلغ (1.031) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.45) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني أن المجال الخامس ذا دلالة احصائية وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المجال الخامس التي توضح مدى وفاء البنك بالتزاماته اتجاه البيئة والمجتمع.

احتل المجال الرابع المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري بلغ (1.093) وبلغت قيمة tالمحسوبة (3.77 )وهي أكبر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني أن المجال الرابع ذا دلالة إحصائية وهذا يدل على أن افراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المجال الرابع التي توضح مدى التزام البنك بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والافصاح.

احتل المجال الأول المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري بلغ (1.069) وبلغت قيمة t المحسوبة( 4.031) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني أن المجال الأول ذا دلالة إحصائية مما يعني أن افراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المجال الأول التي توضح مدى التزام البنك بالمعاملة العادلة بين أعضائه.

احتل المجال الثاني المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ(3.81) وانحراف معياري بلغ (1.086) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.66) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، وهذا يدل على أن

المجال الثاني ذا دلالة إحصائية ،مما يعني أن افراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المجال الثاني التي توضح مدى التزام البنك بحقوق اصحاب المصالح .

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول بلغ( 3.64 ) وانحراف معياري( 1.088)، وبلغت القيمة T المحسوبة( 3.78) هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الأول التي توضح أن البنوك تطبق مبادئ الحوكمة.

**المطلب الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بدور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك**

**جدول رقم12: يوضح تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بدور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | القيمة الاحتمالية SIG | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 26 | توفر إدارة البنك معلومات محاسبية دقيقة لاتخاذ القرارات | 3.90 | 1.194 | 4.31 | 0.000 | متوسطة | 10 |
| 27 | تقوم إدارة البنك بمراقبة نشاطات نظم المعلومات المحاسبية بما يحقق أهدافها | 4.06 | 1.062 | 5.87 | 0.000 | عالية | 15 |
| 28 | الأجهزة والبرامج المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية في البنك حديثة | 3.72 | 0.961 | 2.98 | 0.006 | عالية | 04 |
| 29 | الأجهزة والبرامج المتوفرة تقوم بتغطية جميع احتياجات إدارة البنك من المعلومات | 3.89 | 0.989 | 2.17 | 0.017 | عالية | 09 |
| 30 | هناك سهولة في استخدام أجهزة وبرامج نظم المعلومات المحاسبية | 3.82 | 1.136 | 2.58 | 0.015 | عالية | 07 |
| 31 | مؤهلات العاملين في نظم المعلومات المحاسبية تتناسب وطبيعة الأنشطة الموكلة لهم | 3.72 | 1.207 | 2.38 | 0.014 | عالية | 05 |
| 32 | يقوم البنك بتدريب العاملين على نظم المعلومات المحاسبية | 3,97 | 1.203 | 4.02 | 0.000 | عالية | 13 |
| 33 | هناك اتصال دائم بين مستخدمي نظم | 3.90 | 1.011 | 4.97 | 0.000 | عالية | 11 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المعلومات المحاسبية وأقسام البنك الأخرى | | | | | | |
| 34 | معالجة البيانات المحاسبية وفق نظم المعلومات المحاسبية تتفق والسياسات المحاسبية المعتمدة في البنك | 3.72 | 1.057 | 2.20 | 0.035 | عالية | 03 |
| 35 | يمتاز نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة في معالجة البيانات المختلفة | 3.65 | 1.337 | 2.28 | 0.030 | عالية | 01 |
| 36 | توفر نظم المعلومات المحاسبية في البنك معلومات تتميز بدرجة عالية من المصداقية والثقة | 3.81 | 1.013 | 4.42 | 0.000 | عالية | 06 |
| 37 | تصل المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب | 3.71 | 1.160 | 3.40 | 0.002 | عالية | 02 |
| 38 | توفر نظم المعلومات المحاسبية في البنك التكامل والتنسيق بين الأقسام المختلفة | 3.92 | 1.232 | 2.19 | 0.028 | عالية | 12 |
| 39 | تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنك بالبساطة في التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين | 4.00 | 1.064 | 5.23 | 0.000 | عالية جدا | 14 |
| 40 | تتصف التقارير المالية المقدمة من نظم المعلومات المحاسبية في البنك بالدورية والانتظام | 3.87 | 1.175 | 4.12 | 0.000 | عالية | 08 |
| المجموع | | 3.68 | 1.057 | 3.04 | 0.001 | | / |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم(12) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (إيجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها بالاستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار t (سيودنت).

احتلت الفقرة رقم(35) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ( 3.65) وانحراف معياري (1.337 ) وبلغت قيمة t المحسوبة (2.28) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة الخامسة والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي يمتاز بالمرونة في معالجة البيانات المختلفة.

كما احتلت الفقرة رقم(37) المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (3.71 ) وانحراف معياري (1.160) وبلغت القيمة tالمحسوبة( 3.40) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة السابعة والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن المعلومات المحاسبية تصل إلى متخذ القرار في الوقت المناسب.

احتلت الفقرة رقم(34) المرتبة الثالثة ،بمتوسط حسابي بلغ 3.71 وانحراف معياري(1,057) وبلغت القيمة tالمحسوبة (2.20) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة الرابعة والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن معالجة البيانات المحاسبية وفق نظم المعلومات المحاسبية تتفق والسياسات المحاسبية المعتمدة في البنك.

احتلت الفقرة رقم(28) المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.72 ) وانحراف معياري (0.961) وبلغت قيمة tالمحسوبة( 2,98) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة الثامنة والعشرون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن الأجهزة والبرامج المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية في البنك حديثة.

احتلت الفقرة رقم(31) المرتبة الخامسة ،بمتوسط حسابي بلغ (3.72 ) وانحراف معياري (1.207) وبلغت القيمة t المحسوبة (2.38) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة الواحدة والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن مؤهلات العاملين في نظم المعلومات المحاسبية تتناسب وطبيعة الأنشطة الموكلة لهم.

احتلت الفقرة رقم(36) المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.81) وانحراف معياري (1,013) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.42 ) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة السادسة والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية في البنك توفر معلومات تتميز بدرجة عالية من المصداقية والثقة.

احتلت الفقرة رقم(30) المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري (1.136) وبلغت قيمة tالمحسوبة( 2.58) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة الثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن هناك سهولة في استخدام أجهزة وبرامج نظم المعلومات المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم(40) المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي بلغ ( 3,87 ) وانحراف معياري (1,175) وبلغت القيمة tالمحسوبة (4.12) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن التقارير المالية المقدمة من نظم المعلومات المحاسبية في البنك تتصف بالدورية والانتظام.

احتلت الفقرة رقم(29) المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي بلغ( 3.88) وانحراف معياري (0.989 ) وبلغت قيمة t المحسوبة (2.17) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة التاسعة والعشرون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن الأجهزة والبرامج المتوفرة تقوم بتغطية جميع احتياجات إدارة البنك من المعلومات.

احتلت الفقرة رقم(26) المرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري 1.164 وبلغت قيمة t المحسوبة (4.31) وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة السادسة والعشرون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن إدارة البنك توفر معلومات محاسبية دقيقة لاتخاذ القرارات.

احتلت الفقرة رقم(33) المرتبة الحادية عشر، بمتوسط حسابي بلغ 3.90 وانحراف معياري 1.011 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.97 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن هناك اتصال دائم بين مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية وأقسام البنك الأخرى.

احتلت الفقرة رقم(38) المرتبة الثانية عشر، بمتوسط حسابي بلغ 3.92 وانحراف معياري 1.232 وبلغت قيمة tالمحسوبة 2.194 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن

الفقرة الثامنة والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر التكامل والتنسيق بين الأقسام المختلفة في البنك.

احتلت الفقرة رقم(32) المرتبة الثالثة عشر، بمتوسط حسابي بلغ 3.97 وانحراف معياري 1.203 وبلغت قيمة tالمحسوبة 4.02 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة الثانية والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بتدريب العاملين على نظم المعلومات المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم(39) المرتبة الرابعة عشر، بمتوسط حسابي بلغ 4.00 وانحراف معياري 1.064 وبلغت قيمة t المحسوبة 5.23 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة التاسعة والعشرون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنك تتصف بالبساطة في التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين.

احتلت الفقرة رقم(27) المرتبة الخامسة عشر، بمتوسط حسابي بلغ4.06 وانحراف معياري 1,062 وبلغت قيمة t المحسوبة 5.57 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن الفقرة السابعة والعشرون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن إدارة البنك تقوم بمراقبة نشاطات نظم المعلومات المحاسبية بما يحقق أهدافها.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني بلغ 3.68 وانحراف معياري1.057 وبلغت قيمة t المحسوبة 3.04، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة، يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المحور الثاني التي توضح وجود دور لنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك.

## المطلب الثالث: تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بـ: مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك

### جدول رقم13: يوضح تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق ب:مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | القيمة الاحتمالية SIG | درجة الموافقة | الترتيب (الأهمية في المحور) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 41 | يؤدي تكامل نظم المعلومات المحاسبية في البنك مع النظم الفرعية إلى تفعيل أنشطة الأقسام المختلفة مما يزيد في فعالية أداء البنك | 3.67 | 1.087 | 4.45 | 0.000 | عالية | 11 |
| 42 | استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنك تقليل حالات عدم التأكد لدى المستفيد | 3.61 | 1.091 | 2.63 | 0.013 | عالية | 06 |
| 43 | يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في زيادة المعرفة لدى المستفيد بما يمكنه من تقييم الأداء واتخاذ القرارات بكفاءة | 3.53 | 1.230 | 2.32 | 0.015 | عالية | 01 |
| 44 | يوفر نظام المعلومات المحاسبية المعلومات المطلوبة عن مدى التزام البنك بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية | 3.59 | 1.046 | 3.03 | 0.011 | عالية | 05 |
| 45 | يوفر نظام المعلومات المحاسبي في البنك معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها | 3.62 | 1.165 | 2.04 | 0.024 | عالية | 07 |
| 46 | تساهم نظم المعلومات المحاسبية في البنك في إيجاد شبكة معلومات بعيدة المدى تولد تدفقا مستمرا للمعلومات حول أنشطة البنك المختلفة | 3,59 | 1.085 | 2.18 | 0.026 | عالية | 04 |
| 47 | تعتبر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من تقارير و قوائم مالية أهم المصادر المعتمدة في تحديد وإدارة المخاطر في البنك | 3.74 | 1.203 | 4.02 | 0.000 | عالية | 12 |
| 48 | توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات التي | 3.67 | 1.168 | 4.61 | 0.000 | عالية | 09 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تحتاجها إدارة البنك في قياس مخاطر التشغيل التي يتعرض لها البنك | | | | | | |
| 49 | تساعد نظم المعلومات المحاسبية إدارة البنك في ترشيد قرارات الاستثمار بالشكل الذي يقلل المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن | 3.83 | 1.024 | 6.13 | 0.000 | عالية | 14 |
| 50 | توفر نظم المعلومات المحاسبية للهيئات الرقابية البيانات اللازمة للوقوف على مدى كفاية الأموال السائلة من مختلف العمولات لتسديد الودائع ومقابلة الالتزامات المستحقة عند الطلب | 3.66 | 1.085 | 4.25 | 0.000 | عالية | 08 |
| 51 | تساعد نظم المعلومات المحاسبية في قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك | 3.76 | 1.064 | 3.35 | 0.000 | عالية | 13 |
| 52 | يوفر البنك أدوات لحماية البيانات والمعلومات المالية مما يزيد من شفافيتها ومصداقيتها ويحد من التلاعب المالي وزيادة ثقة المتعاملين مع البنك | 3.55 | 1.087 | 2.46 | 0.000 | عالية | 02 |
| 53 | يوفر البنك إجراءات حفظ البيانات والمعلومات بصفة عامة وحفظ نسخ منها في مواقع آمنة يمكن الرجوع لها عند الضرورة | 3.86 | 1.086 | 3.45 | 0.000 | عالية | 15 |
| **54** | يقوم البنك بقياس التكاليف والعوائد من استخدام نظم المعلومات المحاسبية ومتطلباتها بصفة دورية ومستمرة | 3.56 | 1.091 | 3,77 | 0.000 | عالية | 03 |
| **55** | هناك انسجام بين استراتيجية نظم المعلومات والإستراتيجية العامة للبنك | 3.67 | 1.066 | 4.75 | 0.000 | عالية | 10 |
| **المجموع** | | 3.56 | 1.083 | 3.41 | 0.002 | | / |

من خلال الجدول رقم (13) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (ايجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها باستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار T (سيودنت).

احتلت الفقرة رقم (43) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.53 وانحراف معياري 1.230 وبلغت قيمةT المحسوبة 2.32 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية يساهم في زيادة المعرفة لدى المستفيد بما يمكنه من تقييم الأداء واتخاذ القرارات بكفاءة.

احتلت الفقرة رقم (52) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.55 وانحراف معياري 1.087 وبلغت قيمة T المحسوبة 2.46 وهي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثانية والخمسون ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على البنك يوفر أدوات لحماية البيانات والمعلومات المالية مما يزيد من شفافيتها ومصداقيتها ويحد من التلاعب المالي وزيادة ثقة المتعاملين مع البنك.

احتلت الفقرة رقم (54) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.56 وانحراف معياري 1.091 وبلغت قيمة T المحسوبة3.77 وهي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني أن الفقرة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن افرد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بقياس التكاليف والعوائد من استخدام نظم المعلومات المحاسبية ومتطلباتها بصفة دورية ومستمرة.

احتلت الفقرة رقم (46) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.58 وانحراف معياري 1.085 وبلغت قيمة t المحسوبة 2.18 وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة السادسة والأربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية تساهم في إيجاد شبكة معلومات بعيدة المدى تولد تدفقا مستمرا للمعلومات حول أنشطة البنك المختلفة.

احتلت الفقرة رقم (44) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.59 وانحراف معياري 1.046 وبلغت قيمة T المحسوبة 3.03 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الرابعة والاربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على

أن نظام المعلومات المحاسبية يوفر المعلومات المطلوبة عن مدى التزام البنك بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية .

احتلت الفقرة رقم (42) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3.61 و انحراف معياري 1.091 وبلغت قيمة T المحسوبة 2.63 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثانية والاربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنك تقلل حالات عدم التأكد لدى المستفيد.

احتلت الفقرة رقم (45) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ3.62 وانحراف معياري 1.165 وبلغت قيمة T المحسوبة 2.04 وهي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الخامسة والأربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي يوفر في البنك معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها.

احتلت الفقرة رقم (50) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.66 وانحراف معياري 1.085. وبلغت قيمة T المحسوبة 4.25 وهي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني أن الفقرة خمسون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر للهيئات الرقابية البيانات اللازمة للوقوف على مدى كفاية الأموال السائلة من مختلف العمولات لتسديد الودائع ومقابلة الالتزامات المستحقة عند الطلب .

احتلت الفقرة رقم (48) المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3.66 وانحراف معياري 1.168 وبلغت قيمة T المحسوبة 4.61 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثامنة والاربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر البيانات التي تحتاجها إدارة البنك في قياس مخاطر التشغيل التي يتعرض لها البنك.

احتلت الفقرة رقم (55) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.66و انحراف معياري 1.066 وبلغت قيمة Tالمحسوبة 4.75 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الخامسة والخمسون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أنه هناك انسجام بين استراتيجية نظم المعلومات والاستراتيجية العامة للبنك.

احتلت الفقرة رقم (41) المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي بلغ3.67 وانحراف معياري بلغ 1.087 وبلغت قيمة tالمحسوبة 4,45 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني إن الفقرة الواحدة والأربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية، أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن تكامل نظم المعلومات المحاسبية مع النظم الفرعية في البنك يؤدي إلى تفعيل أنشطة الأقسام المختلفة مما يزيد في فعالية أداء البنك.

احتلت الفقرة رقم (47) المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي بلغ 3.74 وانحراف معياري 1.203 وبلغت قيمة Tالمحسوبة 4.02 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السابعة والاربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من تقارير وقوائم مالية تعتبر من أهم المصادر المعتمدة في تحديد وإدارة المخاطر في البنك.

احتلت الفقرة رقم(51) المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3.76 وانحراف معياري 1,046 و بلغت قيمة Tالمحسوبة 3.35 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الواحدة والخمسون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية تساعد في قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك.

احتلت الفقرة رقم(49) المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3.82 وانحراف معياري 1.064 وبلغت قيمة Tالمحسوبة 6.13 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة التاسعة والاربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية تساعد إدارة البنك في ترشيد قرارات الاستثمار بالشكل الذي يقلل المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن .

احتلت الفقرة رقم(53) المرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3.86 وانحراف معياري 1.086 وبلغت قيمة Tالمحسوبة 3.45 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثالثة والخمسون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يوفر إجراءات حفظ البيانات والمعلومات بصفة عامة وحفظ نسخ منها في مواقع آمنة يمكن الرجوع لها عند الضرورة .

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث بلغ 3.56 وانحراف معياري 1.083 وبلغت قيمة T المحسوبة 3.41 هذا يدل على أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على مضمون هذه الفقرة حول مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر البنكية وهذا طبعا اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائي أين غلبت إجابات القبول على فقرات المحور .

**اختبار فرضية المحور الأول:**

الفرضية الصفرية $H_0$البنوك لا تطبق مبادئ الحوكمة.

الفرضية البديلة $H_1$: البنوك تطبق مبادئ الحوكمة.

**جدول رقم (14): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول**

| البيان | T المحسوبة | T الجدولية | (sig-t) | نتيجة اختبار الفرضية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | $H_0$ | $H_1$ |
| نتائج المحور الأول | 3.78 | 1.68 | 0.00 | رفض | قبول |

**المصدر**: من إعداد الطالبة إعتمادا على بيانات الاستمارة ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن اختبار T للمحور الأول بلغ 3.78 وهو أكبر بكثير من T الجدولية والتي تقدر بـ (1.68) وهذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.00) وهي أقل من (0,05) وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات

أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية $H_0$ و قبول الفرضية البديلة $H_1$ وهذا يدل على أن البنوك تطبق مبادئ الحوكمة.

**اختبار فرضية المحور الثاني:**

الفرضية الصفرية $H_0$: لا يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك.

الفرضية الصفرية $H_1$ : لنظم المعلومات المحاسبية دور في تفعيل أنشطة البنك

**جدول رقم (15): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني**

| البيان | T المحسوبة | T الجدولية | (sig-t) | نتيجة إختبار الفرضية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | $H_0$ | $H_1$ |
| نتائج المحور الثاني | 3.04 | 1.68 | 0.00 | رفض | قبول |

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15)، أن اختبار T للمحور الثاني بلغ 3.04 وهو أكبر بكثير من T الجدولية والتي تقدر بـ (1.68)، وهذا ما يدل على أن المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05 )، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.00)، وهي أقل من (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثاني، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية $H_0$. و قبول الفرضية البديلة $H_1$، و وهذا يدل على أن لنظم المعلومات المحاسبية دولر في تفعيل أنشطة البنك.

**إختبار فرضية المحور الثالث:**

الفرضية الصفرية $H_0$: لا تساهم حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك.

الفرضية البديلة $H_1$: تساهم حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك.

**جدول رقم (16): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث**

| البيان | T المحسوبة | T الجدولية | (sig-t) | نتيجة اختبار الفرضية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | $H_0$ | $H_1$ |
| نتائج المحور الثالث | 3.41 | 1.68 | 0.00 | رفض | قبول |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستمارة ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن اختبار T للمحور الثالث بلغ 3.41 وهو أكبر بكثير من T الجدولية والتي تقدر بـ 1.68 وهذا يدل على أن المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.00) وهي أقل من (0.05) وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثالث، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية $H_0$، وقبول الفرضية البديلة $H_1$، وهذا يدل على مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك.

**خلاصة الفصل:**

بعد عملية إسقاط الدراسة النظرية على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة من خلال طرح استبيان والإجابة عليه، حيث وزع على عينة انتقائية تتكون من( 6 ) بنوك، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على موظفي البنوك (46) استبيانة استرجع منها (36) وهو ما تمت عليه الدراسة حيث أنه بعد تفريغ الاستبيان تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تمثل إجابات أفراد العينة، وتمت دراسة وتحليل نتائج البرامج الاحصائية المستعملة وتمت في إطار برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS).

وقد احتوى الاستبيان على ثلاثة محاور، في المحور الأول كان حول تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة، أما المحور الثاني فكان حول دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك، أما المحور الأخير فكان حول مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك.

وفي الأخير تم التوصل إلى النتائج النهائية والمتمثلة في رفض الفرضيات الثلاثة بناء على نتائج التحاليل والاختبارات الإحصائية لفقرات الاستبيان

الخاتمة

**الخاتمة:**

تعد المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي نظرا لطبيعة عمله منذ البداية، كما أن التطورات العالمية المستجدة في هذا العمل تضيف المزيد إلى هذه المخاطر، من حيث المقدار والنوع، الأمر الذي فرض على إدارات البنوك إعطاء مسألة المخاطر العناية التي يستحقها لتبقى ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها، وإدارة المخاطر مع غيرها من الإدارات في البنوك بشكل عام لا تؤدي دورها بشكل فاعل مالم يكن هناك نظام رقابي داخلي سليم.

يمكن الإشارة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر عنصرا أساسيا في إدارة البنك، إذ أصبح له بعدا استراتيجيا، وهو أداة لبناء وإعادة هيكلة البنك، بالإضافة إلى أنه محرك أساسي لتطورها في محيط تنافسي صعب ومعقد يعم بالمخاطر.

لذلك لا بد من تطبيق مبادئ الحوكمة إذ تعتبر أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات والبنوك وذلك في إطار حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين الأداء والممارسات المحاسبية وتوفر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وتؤدي الحوكمة الجيدة والفعالة إلى الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات الإفصاح والشفافية وسوء إدارة مخاطر البنوك وعلاجه فور اكتشافه، وعليه يمكن اعتبار الحوكمة بمثابة علاج وقائي من الأزمات والفساد المالي.

**1. اختبار الفرضيات:**

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية التي اعتمدنا عليها في هذا البحث تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص على البنوك لا تطبق مبادئ الحوكمة، ومن خلال إسقاط الدراسة على عينة من البنوك التجارية فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن البنوك تطبق مبادئ الحوكمة.

فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على أنه لا يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك، ومن خلال الدراسة فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك.

فيما يخص الفرضية الثالثة والمتمثلة في أن حوكمة نظم المعلومات المحاسبية لا تساهم في إدارة المخاطر في البنك، ومن خلال الدراسة فقد تم رفض الفرضة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر البنكية.

**2. نتائج البحث:**

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن تطبيق الحوكمة يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه البنوك بشكل عام وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.
- هناك تأثير متبادل بين الإفصاح والحوكمة، إذ يعد الإفصاح من أهم مبادئ الحوكمة وأحد أهم الاليات لتطبيقها وفي الوقت نفسه فإن تطبيقها يسهم في تفعيل الإفصاح وبالتالي تحقيق الشفافية.

تساهم الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال الياتها وأهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة الخارجية ومجلس الإدارة والتي تعمل على:

- العمل على الافصاح العادل عن كل المعلومات التي تخدم كافة الأطراف المهتمة بأمر البنك.
- العمل الذي يبذله مراجع الحسابات ،ومدى التزامه بقواعد وأخلاقيات مهنته.
- دور المراجعة الداخلية في التأكد من فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر.

- أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في إنجاح تطبيق الحوكمة وفي إعداد تقارير مالية تتضمن بيانات ومعلومات مالية تتميز بالدقة، التماثل، والملائمة وذلك في الوقت المناسب، مما يكسبها ثقة مستخدميها .
- نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة داخل البنك.
- تطبيق نظم المعلومات في البنك يؤدي إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطتها حيث أنه يؤمن الحماية الكافية لأصول وسجلات البنك.
- تسهم مخرجاته في استخدام موارد البنك المتاحة بكفاءة وفاعلية وتمكن الإدارة من قياس كفاءة التوظيفات لما يحقق درجات الكفاءة في تحقيق الأهداف، حيث أن هذه المخرجات تتصف ببساطة والسهولة والدقة والموثوقية والمرونة بحيث تتكيف مع التغيرات التي يمكن أن تحصل وهي موجهة للأطراف المستفيدة.
- يوفر للبنك المعلومات المطلوبة ومعايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها وبذلك يساعد هذا النظام في ترشيد القرارات الاستثمارية بالشكل الذي يقلل من المخاطر المرافقة لها.
- هناك انسجام بين استراتيجية نظم المعلومات والاستراتيجية العامة للبنك، إذ أن المسار المعلوماتي المستمر والمنسق ذو الطابع التوقعي الذي يبدأ باستهداف اليقظة

الاستراتيجية، ثم تعقب المعلومات المتعلقة بالهدف وجمعها تحليلها، تخزينها ونشرها إلى مستعمليها أو أصحاب القرار في البنك، لاستغلالها في وقتها ولمعرفة الأخطار، وتفاديها، أو التقليل من آثارها، وبالتالي اتخاذ قرارات مناسبة وذات فعالية.

**3. الاقتراحات:**

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التالية:

- التأكيد على أهمية الحوكمة في البنوك التجارية لما لها من أثر فاعل في التخفيف من عواقب الأزمات الإقتصادية، وذلك بوضع برامج تدريبية لفهم وممارسة تطبيق مبادئ الحوكمة.
- زيادة اهتمام مجلس الإدارة بالوظائف ذات العلاقة بالحوكمة كفهم وفحص الخطط الاستراتيجية، مراقبة الأداء وتحمل المسؤولية، توظيف للمعلومات التي بحوزتهم لتطوير البنوك التجارية.
- ضرورة اهتمام الإدارات في البنوك التجارية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي لأداء وظائفها المتعددة بشكل أوسع، وذلك لإنجازها بفاعلية أكثر.
- ضرورة الزيادة من كفاءة نظم المعلومات من خلال تحديث مكونات (معدات، برمجيات، إجراءات وغيرها) وهذا بصورة مستمرة من أجل توفير معلومات محاسبية تساعد في تحديد أهداف البنوك وضمان جودة المعلومات وتحقيق فعالية هذه النظم.
- ضرورة بذل جهود متواصلة ومكثفة من طرف الإدارة العليا للبنوك التجارية، لدعم وتعزيز وإثراء دور نظام المعلومات المحاسبي وخلق بيئة تنظيمية محفزة لتحقيق الأداء المستمر، واتخاذ قرارات رشيدة وفعالة.
- تأمين المتطلبات المالية والبشرية والتنظيمية لأتمتة نظم المعلومات في الوحدات المصرفية، وبما يحقق التكامل والتنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الأخرى المطبقة في المنظمة المصرفية، مما يزيد من كفاءة

المعلومات التي تنتجها هذه النظم، ويدعم شبكة المعلومات داخل المصرف ويساعد في التقييم المستمر للمخاطر المصرفية.

- التأكيد على ضرورة الاهتمام بإعداد التقارير والبيانات المالية في الوقت المناسب، وبشكل دوري ومنتظم وتوفير المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يمكن إدارة المصرف من اتخاذ القرارات المناسبة.

**4.أفاق البحث:**

يمكن الإشارة إلى مواضيع يمكن أن تكون مواضيع بحث في المستقبل:

- دراسة أهمية حوكمة النظام المصرفي وأثرها في معالجة الأزمات .
- دور مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري.
- مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في اكتشاف الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها في البنوك التجارية.

# قائمة المراجع

## قائمـــة المراجـــــع:

**1- الكتب**


1- أحمد حلمي جمعة، وأخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2- ابراهيم اسلام حجازي، نظم المعلومات الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.

3- ابراهيم الزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

4- ابراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية1992.

5- ابراهيم الكرا سنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، ابو ظبي 2006.

6- اساسيات الحوكمة (مصطلحات ومفاهيم) سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة.

7- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005.

8- شقيري نوري موسى وأخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط3، 2012 .

9- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعية الجديدة للنشر ،2001.

10- طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر،(أفراد، إدارات، شركات، بنوك) كلية التجارة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007.

11- عاطف عبد المنعم، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ط1,2008.

12- عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة لنشر وتوزيع، 2004.

13- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2015.

14- قاسم ابراهيم، وزياد يحيا، نظام المعلومات المحاسبية، كلية الحدباء الجامعية، الموصل العراق، 2002.

15- محمد الشويات، الحاكمية والفساد الاداري والمالي، جامعة عجلون، الاردن، 2014.

16- نضير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، جامعة المنصورة،2007.

17- ياسر صادق مطيع ،نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007.

**2- الرسائل الجامعية:**

1-بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2012.

2- بهناس العباس، الاصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

3-حنوف عبد الرحمان، الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2012.

4-خظراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2009.

5-شلالي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2011.

6-طلحة احمد، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الاغواط، 2012.

7-عيادي عبد القادر، دور واهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008.

8-عبدلي لطيفة، دور ومكانة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2012.

9-علي عبد الله سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الانتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

10- كاريش صليحة، دور انظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، 2000.

**3-المداخلات و المقالات :**

1- السعدني مصطفى حسن بسيوني، مدى ارتباط الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، مؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة،2007.

2_ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3- رياض عيشوش، فواز واضح، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي، 2012.

4-سليمان ناصر وربيعة بن زيد، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013 .

5-عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008 .

6-موسى سهام خالد فراج، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري2012 .

**4- المجلات:**

1-بلعزوز بن علي، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية ،مجلة الباحث ،عدد 2009,07.

**مواقع الانترنت:**

1-محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، متاح عبر موقع:

http://infotech. accountants.com/forums/showtheaphp/12489

2- محمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، متاح على الموقع:

http://islamfin.go-forum.net/montada-f43/topic

# الملاحق

## الملحق رقم (01)

**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**

**السنة الثانية ماستر** **فرع: مالية وإدارة المخاطر**

**حوكمة نظم المعلومات المحاسبية ودورها في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال**

**دراسة ميدانية في عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة**

**السادة والسيدات الكرام، تحية طيبة وسلاما عطرا يليق بمقامكم وبعد:**

**في إطار تحضير مذكرة التخرج المكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ونظرا لما لانطباعاتكم وآرائكم من أهمية بالغة في إثراء هذه الدراسة، أتشرف أن أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان المتعلق بموضوع الدراسة وأرجوا من سيادتكم قراءة كل فقراتها والتفضل بالإجابة على محاور الاستبيان بكل مصداقية، علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة، ولن يستخدم في غير أغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على كافة المؤسسات والباحثين معا، كما نشكر لكم مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتكم القيمة لما بذلتموه من جهد في سبيل إتمام إنجاز هذه الدراسة.**

**تقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا .'.'.'**

**أولا: البيانات العامة.**

**اسم البنك: .....**

**01. الجنس:**

**ذكر** ☐ **أنثى** ☐

**02. السن:**

**أقل من 30 سنة** ☐ **من 30 إلى 50 سنة** ☐ **أكثر من 50 سنة** ☐

**03. الخبرة المهنية:**

**أقل من 05 سنوات** ☐ **من 05 إلى 10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

**04. المؤهل العلمي:**

**متوسط وأقل** ☐ **ثانوي** ☐ **جامعي** ☐ **دراسات عليا** ☐

## الملاحـــــــق

05. الصفة الوظيفية:

مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس قسم ☐ إداري ☐

**ثانيا: محاور الدراسة**

**المحور الأول: مدى تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة**

| الرقم | العبارة | أوافق تماما | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| / | المجال الأول: مدى التزام البنك بالمعاملة العادلة بين أعضائه | | | | | |
| 1 | لجميع الأعضاء حق الحضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة فيها | | | | | |
| 2 | يوفر البنك لجميع الأعضاء الحق في المشاركة في انتخاب مجلس الإدارة | | | | | |
| 3 | يحق لجميع الأعضاء المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في البنك | | | | | |
| 4 | يحق لكل أعضاء البنك الإطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة | | | | | |
| 5 | تعامل إدارة البنك جميع الأعضاء معاملة عادلة ومتكافئة | | | | | |
| / | المجال الثاني: مدى التزام البنك بحقوق أصحاب المصالح | | | | | |
| 6 | تحترم إدارة البنك حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب القانون | | | | | |
| 7 | يلتزم البنك بتعويض الأضرار في حالة انتهاك حق من حقوق أصحاب المصالح | | | | | |
| 8 | يحرص البنك على توفير المعلومات المالية الصحيحة لأصحاب المصالح | | | | | |
| 9 | يحرص البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين لديه | | | | | |
| 10 | يشارك غالبية أعضاء البنك في اتخاذ قرارات زيادة رأس المال أو تخفيضه | | | | | |
| / | المجال الثالث: مدى الموافقة على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة | | | | | |
| 11 | يحتفظ البنك بنظام داخلي يوضح الحقوق والمسؤوليات والواجبات | | | | | |
| 12 | لدى البنك نظام ذو كفاءة وفعالية للرقابة الداخلية | | | | | |
| 13 | يخضع كل المديرين في البنك للمسائلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة | | | | | |
| 14 | يخضع مجلس الإدارة للمسائلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة | | | | | |
| 15 | تستمع إدارة البنك لاقتراحات وتوصيات لجان التدقيق | | | | | |
| / | المجال الرابع: مدى التزام البنك بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح | | | | | |
| 16 | تحرص إدارة البنك على إعلان أهدافها للجميع | | | | | |
| 17 | يقوم البنك بتوفير المعلومات الكافية وبشفافية عن الخطط المستقبلية المسطرة | | | | | |
| 18 | يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية الفصلية والختامية بصورة منتظمة | | | | | |
| 19 | يقوم البنك بنشر المعلومات بدقة ووفق لمعايير مالية دولية | | | | | |
| 20 | يخضع البنك بياناته المالية للمراجعة من قبل مدقق الحسابات الخارجي | | | | | |
| / | المجال الخامس: مدى وفاء البنك بالتزاماته اتجاه البيئة والمجتمع | | | | | |
| 21 | يراعي مجلس إدارة البنك اللوائح والقوانين المحلية السارية | | | | | |
| 22 | يساهم البنك في تحسين البنية التحتية للمجتمع | | | | | |
| 23 | يلتزم البنك بالمسؤولية الاجتماعية من حيث المشاركة في حملات منع التلوث والتوظيف العادل دون تفرقة | | | | | |
| 24 | يقوم البنك بتقديم التبرعات والمنح المادية والعينية للجمعيات الخيرية | | | | | |
| 25 | يحرص البنك على تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم | | | | | |

**المحور الثاني: دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة البنك**

| الرقم | العبارة | أوافق تماما | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 26 | توفر إدارة لدى البنك معلومات محاسبية دقيقة لاتخاذ القرارات | | | | | |
| 27 | تقوم إدارة البنك بمراقبة نشاطات نظم المعلومات المحاسبية بما يحقق أهدافها | | | | | |
| 28 | الأجهزة والبرامج المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية في البنك حديثة | | | | | |
| 29 | الأجهزة والبرامج المتوفرة تقوم بتغطية جميع احتياجات إدارة البنك من المعلومات | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 30 | هناك سهولة في استخدام أجهزة وبرامج نظم المعلومات المحاسبية | | | | | |
| 31 | مؤهلات العاملين في نظم المعلومات المحاسبية تتناسب وطبيعة الأنشطة الموكلة لهم | | | | | |
| 32 | يقوم البنك بتدريب العاملين على نظم المعلومات المحاسبية | | | | | |
| 33 | هناك اتصال دائم بين مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية وأقسام البنك الأخرى | | | | | |
| 34 | معالجة البيانات المحاسبية وفق نظم المعلومات المحاسبية تتفق والسياسات المحاسبية المعتمدة في البنك | | | | | |
| 35 | يمتاز نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة في معالجة البيانات المختلفة | | | | | |
| 36 | توفر نظم المعلومات المحاسبية في البنك معلومات تتميز بدرجة عالية من المصداقية والثقة | | | | | |
| 37 | تصل المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب | | | | | |
| 38 | توفر نظم المعلومات المحاسبية في البنك التكامل والتنسيق بين الأقسام المختلفة | | | | | |
| 39 | تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنك بالبساطة في التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين | | | | | |
| 40 | تتصف التقارير المالية المقدمة من نظم المعلومات المحاسبية في البنك بالدورية والانتظام | | | | | |

**المحور الثالث: مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في البنك**

| الرقم | العبارة | موافق تماما | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 41 | يؤدي تكامل نظم المعلومات المحاسبية في البنك مع النظم الفرعية إلى تفعيل أنشطة الأقسام المختلفة مما يزيد في فعالية أداء البنك | | | | | |
| 42 | استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنك تقليل حالات عدم التأكد لدى المستفيد | | | | | |
| 43 | يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في زيادة المعرفة لدى المستفيد بما يمكنه من تقييم الأداء واتخاذ القرارات بكفاءة | | | | | |
| 44 | يوفر نظام المعلومات المحاسبية المعلومات المطلوبة عن مدى التزام البنك بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية | | | | | |
| 45 | يوفر نظام المعلومات المحاسبي في البنك معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها | | | | | |
| 46 | تساهم نظم المعلومات المحاسبية في البنك في إيجاد شبكة معلومات بعيدة المدى تولد تدفقا مستمرا للمعلومات حول أنشطة البنك المختلفة | | | | | |
| 47 | تعتبر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من تقارير و قوائم مالية أهم المصادر المعتمدة في تحديد وإدارة المخاطر في البنك | | | | | |
| 48 | توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات التي تحتاجها إدارة البنك في قياس مخاطر التشغيل التي يتعرض لها البنك | | | | | |
| 49 | تساعد نظم المعلومات المحاسبية إدارة البنك في ترشيد قرارات الاستثمار بالشكل الذي يقلل المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن | | | | | |
| 50 | توفر نظم المعلومات المحاسبية للهيئات الرقابية البيانات اللازمة للوقوف على مدى كفاية الأموال السائلة من مختلف العملات لتسديد الودائع ومقابلة الالتزامات المستحقة عند الطلب | | | | | |
| 51 | تساعد نظم المعلومات المحاسبية في قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك | | | | | |
| 52 | يوفر البنك أدوات لحماية البيانات والمعلومات المالية مما يزيد من شفافيتها ومصداقيتها ويحد من التلاعب المالي وزيادة ثقة المتعاملين مع البنك | | | | | |
| 53 | يوفر البنك إجراءات حفظ البيانات والمعلومات بصفة عامة وحفظ نسخ منها في مواقع آمنة يمكن الرجوع لها عند الضرورة | | | | | |
| 54 | يقوم البنك بقياس التكاليف والعوائد من استخدام نظم المعلومات المحاسبية ومتطلباتها بصفة دورية ومستمرة | | | | | |
| 55 | هناك انسجام بين استراتيجية نظم المعلومات والإستراتيجية العامة للبنك | | | | | |

***نشكركم على حسن تعاونكم، وجازاكم الله كل خير***

# الملحق رقم 02: اختبار الثبات ألفا كرونباخ

الاستمارة ككل:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,878 | 55 |

المحور الأول:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,755 | 25 |

المجال الاول:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,843 | 5 |

المجال الثاني:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,761 | 5 |

المجال الثالث:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,879 | 5 |

المجال الرابع:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,881 | 5 |

المجال الخامس:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,731 | 5 |

المحور الثاني:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,857 | 15 |

المحور الثالث:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,874 | 15 |

## الملحق رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي سميرنوف كولمنجروف

**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

| | | M1 | M2 | M3 | TOTAL |
|---|---|---|---|---|---|
| N | | 36 | 36 | 36 | 36 |
| Normal Parameters[a,b] | Mean | 3,6403 | 3,6828 | 3,5636 | 3,6702 |
| | Std. Deviation | 1,08830 | 1,05722 | 1,08361 | 1,07914 |
| Most Extreme Differences | Absolute | ,134 | ,113 | ,124 | ,109 |
| | Positive | ,125 | ,092 | ,109 | ,109 |
| | Negative | -,134 | -,113 | -,124 | -,091 |
| Kolmogorov-Smirnov Z | | ,865 | ,784 | ,698 | ,757 |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | | ,534 | ,462 | ,352 | ,625 |

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

## الملحق رقم 04: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| Q1 | 36 | 3,4839 | 1,09151 | ,19604 |
| Q2 | 36 | 3,5129 | 1,20215 | ,21591 |
| Q3 | 36 | 3,6387 | 1,03591 | ,18606 |
| Q4 | 36 | 3,6710 | 1,20394 | ,21623 |
| Q5 | 36 | 4,0645 | ,99785 | ,17922 |
| Q6 | 36 | 3,6677 | 1,01600 | ,18248 |
| Q7 | 36 | 3,5645 | 1,03071 | ,18512 |
| Q8 | 36 | 3,8097 | 1,16027 | ,20839 |
| Q9 | 36 | 4,0000 | 1,21106 | ,21751 |
| Q10 | 36 | 3,7065 | 1,16674 | ,20955 |
| Q11 | 36 | 3,7839 | 1,26151 | ,22657 |
| Q12 | 36 | 3,6194 | 1,08855 | ,19551 |
| Q13 | 36 | 3,5484 | 1,20661 | ,21671 |
| Q14 | 36 | 3,4516 | 1,05952 | ,19030 |
| Q15 | 36 | 3,7742 | 1,20304 | ,21607 |
| Q16 | 36 | 3,7097 | 1,13118 | ,20317 |
| Q17 | 36 | 3,9677 | 1,04830 | ,18828 |
| Q18 | 36 | 3,7161 | 1,09151 | ,19604 |
| Q19 | 36 | 3,9677 | 1,07963 | ,19391 |
| Q20 | 36 | 3,6484 | 1,28682 | ,23112 |
| Q21 | 36 | 3,5613 | 1,03591 | ,18606 |
| Q22 | 36 | 3,5484 | 1,02758 | ,18456 |
| Q23 | 36 | 3,6419 | 1,12451 | ,20197 |
| Q24 | 36 | 3,5806 | ,99244 | ,17825 |
| Q25 | 36 | 3,7581 | 1,43684 | ,25806 |
| Q26 | 36 | 3,9032 | 1,16490 | ,20922 |
| Q27 | 36 | 4,0645 | 1,06256 | ,19084 |
| Q28 | 36 | 3,7161 | ,96163 | ,17271 |
| Q29 | 36 | 3,8871 | ,98919 | ,17766 |
| Q30 | 36 | 3,8226 | 1,13687 | ,20419 |
| Q31 | 36 | 3,7161 | 1,20750 | ,21687 |
| Q32 | 36 | 3,9710 | 1,20394 | ,21623 |
| Q33 | 36 | 3,9032 | 1,01176 | ,18172 |
| Q34 | 36 | 3,7194 | 1,05749 | ,18993 |
| Q35 | 36 | 3,6484 | 1,33763 | ,24024 |
| Q36 | 36 | 3,8065 | 1,01388 | ,18210 |
| Q37 | 36 | 3,7097 | 1,16027 | ,20839 |
| Q38 | 36 | 3,9194 | 1,23218 | ,22131 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Q39 | 36 | 4,0000 | 1,06458 | ,19120 |
| Q40 | 36 | 3,8710 | 1,17592 | ,21120 |
| Q41 | 36 | 3,6710 | 1,08756 | ,19533 |
| Q42 | 36 | 3,6161 | 1,09151 | ,19604 |
| Q43 | 36 | 3,5258 | 1,23044 | ,22099 |
| Q44 | 36 | 3,5935 | 1,04624 | ,18791 |
| Q45 | 36 | 3,6226 | 1,16582 | ,20939 |
| Q46 | 36 | 3,5871 | 1,08558 | ,19498 |
| Q47 | 36 | 3,7410 | 1,20394 | ,21623 |
| Q48 | 36 | 3,6677 | 1,16859 | ,20988 |
| Q49 | 36 | 3,8290 | 1,02443 | ,18399 |
| Q50 | 36 | 3,6617 | 1,08558 | ,21120 |
| Q51 | 36 | 3,7612 | 1,06458 | ,20939 |
| Q52 | 36 | 3,5533 | 1,08756 | ,10739 |
| Q53 | 36 | 3,8614 | 1,08669 | ,10433 |
| Q54 | 36 | 3,5619 | 1,09119 | ,21738 |
| Q55 | 36 | 3,6655 | 1,06649 | ,20839 |
| M1 | 36 | 3,6403 | 1,08830 | ,19546 |
| Z1 | 36 | 3,7742 | 1,06926 | ,19204 |
| Z2 | 36 | 3,8097 | 1,08669 | ,19518 |
| Z3 | 36 | 3,6355 | 1,12829 | ,20265 |
| Z4 | 36 | 3,7419 | 1,09324 | ,19635 |
| Z5 | 36 | 3,7129 | 1,03124 | ,12433 |
| M2 | 36 | 3,6828 | 1,05722 | ,19168 |
| M3 | 36 | 3,5636 | 1,08361 | ,12462 |
| TOTAL | 36 | 3,6702 | 1,07914 | ,19382 |

## الملحق رقم 05: اختبار توزيع ستودنت لمجموعة واحدة

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| Q1 | 2,468 | 35 | ,020 | ,48387 | ,0835 | ,8842 |
| Q2 | 2,839 | 35 | ,008 | ,61290 | ,1720 | 1,0539 |
| Q3 | 4,508 | 35 | ,000 | ,83871 | ,4587 | 1,2187 |
| Q4 | 4,028 | 35 | ,000 | ,87097 | ,4294 | 1,3126 |
| Q5 | 5,940 | 35 | ,000 | 1,06452 | ,6985 | 1,4305 |
| Q6 | 5,303 | 35 | ,000 | ,96774 | ,5951 | 1,3404 |
| Q7 | 5,750 | 35 | ,000 | 1,06452 | ,6864 | 1,4426 |
| Q8 | 3,406 | 35 | ,002 | ,70968 | ,2841 | 1,1353 |
| Q9 | 4,597 | 35 | ,000 | 1,00000 | ,5558 | 1,4442 |
| Q10 | 3,848 | 35 | ,001 | ,80645 | ,3785 | 1,2344 |
| Q11 | 2,136 | 35 | ,021 | ,48387 | ,0211 | ,9466 |
| Q12 | 2,145 | 35 | ,020 | ,41935 | ,0201 | ,8186 |
| Q13 | 2,530 | 35 | ,017 | ,54839 | ,1058 | ,9910 |
| Q14 | 2,373 | 35 | ,024 | ,45161 | ,0630 | ,8402 |
| Q15 | 3,583 | 35 | ,001 | ,77419 | ,3329 | 1,2155 |
| Q16 | 3,493 | 35 | ,002 | ,70968 | ,2948 | 1,1246 |
| Q17 | 5,140 | 35 | ,000 | ,96774 | ,5832 | 1,3523 |
| Q18 | 2,633 | 35 | ,013 | ,51613 | ,1158 | ,9165 |
| Q19 | 4,991 | 35 | ,000 | ,96774 | ,5717 | 1,3638 |
| Q20 | 2,373 | 35 | ,024 | ,54839 | ,0764 | 1,0204 |
| Q21 | 2,187 | 35 | ,023 | ,16129 | -,2187 | ,5413 |
| Q22 | 2,971 | 35 | ,006 | ,54839 | ,1715 | ,9253 |
| Q23 | 3,674 | 35 | ,001 | ,74194 | ,3295 | 1,1544 |
| Q24 | 3,258 | 35 | ,003 | ,58065 | ,2166 | ,9447 |
| Q25 | 2,000 | 35 | ,025 | ,25806 | -,2690 | ,7851 |
| Q26 | 4,317 | 35 | ,000 | ,90323 | ,4759 | 1,3305 |
| Q27 | 5,578 | 35 | ,000 | 1,06452 | ,6748 | 1,4543 |
| Q28 | 2,988 | 35 | ,006 | ,51613 | ,1634 | ,8689 |
| Q29 | 2,179 | 35 | ,017 | ,38710 | ,0243 | ,7499 |
| Q30 | 2,580 | 35 | ,015 | ,32258 | -,0944 | ,7396 |
| Q31 | 2,380 | 35 | ,014 | ,51613 | ,0732 | ,9590 |
| Q32 | 4,028 | 35 | ,000 | ,87097 | ,4294 | 1,3126 |
| Q33 | 4,971 | 35 | ,000 | ,90323 | ,5321 | 1,2743 |
| Q34 | 2,208 | 35 | ,035 | ,41935 | ,0315 | ,8072 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Q35 | 2,283 | 35 | ,030 | ,54839 | ,0577 | 1,0390 |
| Q36 | 4,429 | 35 | ,000 | ,80645 | ,4346 | 1,1783 |
| Q37 | 3,406 | 35 | ,002 | ,70968 | ,2841 | 1,1353 |
| Q38 | 2,195 | 35 | ,028 | ,41935 | -,0326 | ,8713 |
| Q39 | 5,230 | 35 | ,000 | 1,00000 | ,6095 | 1,3905 |
| Q40 | 4,124 | 35 | ,000 | ,87197 | ,4396 | 1,3023 |
| Q41 | 4,459 | 35 | ,000 | ,87097 | ,4720 | 1,2699 |
| Q42 | 2,633 | 35 | ,013 | ,51613 | ,1158 | ,9165 |
| Q43 | 2,322 | 35 | ,015 | ,22581 | -,2255 | ,6771 |
| Q44 | 3,030 | 35 | ,011 | ,19355 | -,1902 | ,5773 |
| Q45 | 2,041 | 35 | ,024 | ,32258 | -,1050 | ,7502 |
| Q46 | 2,185 | 35 | ,026 | ,38710 | -,0111 | ,7853 |
| Q47 | 4,028 | 35 | ,000 | ,87097 | ,4294 | 1,3126 |
| Q48 | 4,611 | 35 | ,000 | ,96774 | ,5391 | 1,3964 |
| Q49 | 6,136 | 35 | ,000 | 1,12903 | ,7533 | 1,5048 |
| Q50 | 4,259 | 35 | ,000 | ,41935 | ,3841 | ,9075 |
| Q51 | 3,359 | 35 | ,000 | ,91457 | ,2655 | 1,3186 |
| Q52 | 2,469 | 35 | ,000 | ,71269 | ,3241 | ,7663 |
| Q53 | 3,455 | 35 | ,000 | ,41863 | ,2884 | 1,3189 |
| Q54 | 3,772 | 35 | ,000 | ,51335 | ,5136 | 1,3518 |
| Q55 | 4,753 | 35 | ,000 | ,61912 | ,4842 | ,5083 |
| M1 | 3,787 | 35 | ,001 | ,74032 | ,3411 | 1,1395 |
| Z1 | 4,031 | 35 | ,000 | ,77419 | ,3820 | 1,1664 |
| Z2 | 4,661 | 35 | ,000 | ,90968 | ,5111 | 1,3083 |
| Z3 | 2,642 | 35 | ,013 | ,53548 | ,1216 | ,9493 |
| Z4 | 3,779 | 35 | ,001 | ,74194 | ,3409 | 1,1429 |
| Z5 | 4,452 | 35 | ,001 | ,41214 | ,2725 | 1,3186 |
| M2 | 3,040 | 35 | ,005 | ,58280 | ,1913 | ,9743 |
| M3 | 3,410 | 35 | ,002 | ,76359 | ,2661 | 1,0611 |
| TOTAL | 3,458 | 35 | ,002 | ,67018 | ,2743 | 1,0660 |

تم بحمد الله

**الملخص:**

لقد ساهمت الأزمات والإنهيارات التي حدثت في الشركات العالمية الكبرى وغير ذلك من العوامل في ظهور مفهوم جديد ألا وهو مفهوم الحوكمة، التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة الناتجة عن ضعف التسيير الرقابي والتدقيق الداخلي.

تناولت الدراسة دور حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك التجارية.

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك التجارية يؤدي إلى تحقيق مزايا عديدة ومختلفة تعمل على حل الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات وأهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، نظم المعلومات المحاسبية، إدارة المخاطر البنكية.

**Résumé:**

Les crises et les effondrements qui se sont produits dans les grandes entreprises du monde et d'autres facteurs dans l'émergence d'un nouveau concept, à savoir le concept de gouvernance, qui est venu à représenter la solution appropriée pour traiter les causes de l'effondrement et de la crise de confiance résultant de la faiblesse des contrôles de gestion et d'audit interne ont contribué.

L'étude porte sur le rôle de la comptabilité de la gouvernance des systèmes d'information dans la gestion des risques des banques commerciales.

La bonne application des principes de gouvernance d'entreprise dans les banques commerciales conduisent à de nombreux avantages différents de travailler pour résoudre la plupart des problèmes rencontrés par ces institutions, notamment la perte de confiance dans l'information comptable.

**Mots clés:** gouvernance d'entreprise, les systèmes d'information comptable, la gestion des risques bancaires.